



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم : العلوم الاقتصادية

## مذكرة المذكرة

### الاستثمار العام وحاجيات التنمية في الاقتصاديات المتحولة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

إعداد الطالبان :

إشراف الأستاذ :

د. بلارو علي

• علواش عمار

• مرام ابراهيم

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
كعوان سليمان	أستاذ محاضر	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
لشهب مسعود	أستاذ محاضر	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
بلارو علي	أستاذ محاضر	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا

السنة الجامعية 2022/2021



استمارة ابداع مذكرة ماستر 2021-2022

قسم العلوم الاقتصادية

أنا المعضى أسلفه الاستاذ/ الدكتور/ ..... بالاسم/.....  
المشرف على الطلبة الآتية اسماءهم:

- 1- ..... بالاسم/.....
- 2- ..... بالاسم/.....

تخصص: ..... بالاسم/.....

أقر بأن مذكرة الماستر التي اشرف عليها والموسومة ب:  
.....  
.....

قد استوفت جميع الشروط اللازمة للمناقشة، واجيز دفع وتسليم المذكرة للتقييم:

توقيع المشرف

2022/06/... بالاسم/.....

..... بالاسم/.....

توقيع الطالب الثاني

2022/06/... بالاسم/.....

..... بالاسم/.....

توقيع الطالب الاول

2022/06/... بالاسم/.....

..... بالاسم/.....



## تعهد

أنا المعضي أسفله الطالب (ة): علوانس عمار  
تاريخ الميلاد 10/10/2000 بـ بن عزوز /ولاية: سكيكدة  
عنوان الإقامة: بن عزوز  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم: العلوم الاقتصادية  
التخصص: اقتصاد دولي  
رقم التسجيل: 2000620200  
وفي يوم: 2020/ /

أصبح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:  
المستأجر العام وحاجيات التمتع في الاقتصاد المفقول  
(حالة الجزائر)  
السة الجامعية: 2022 / 2021  
تمت تحت اشراف الاستاذ(ة) /الدكتور(ة):  
إسم ولقب المشرف: بلاور تاسين

أقر أنها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من أشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة. وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأتعهد أنني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الأصليين.  
وفي حال الإخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

المصادقة

الاسم واللقب والتوقيع للطالب  
علوانس عمار  
ملاحظة هامة:  
نملاً الاستمارة من قبل الطالب وتضع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الإدارية



تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (مخبر): مرام إبراهيم  
 تاريخ الميلاد 1992/07/26 بـ سكيكدة /ولاية: سكيكدة  
 عنوان الإقامة: حي يوعيا، 70 مسكن عمارة 10، عم 07 - سكيكدة  
 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم: العلوم الاقتصادية  
 التخصص: اقتصاد دولي  
 رقم التسجيل: 16/36019413  
 وفي يوم: 2020/ / /

أصبح بأن مذكرة الماجستير الموسومة بـ:  
الاستثمار العام وحاصل التسمية في الاقتصاديات المتحولة  
(أحوال الجزائر)  
 السنة الجامعية:

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(مخبر):

إسم ولقب المشرف: بلال وعائش

أقر انها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من أشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأتعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الأصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

موقع الطالب  
 رقم التسجيل: 16/36019413  
 الاسم واللقب والتوقيع للطالب  
 مسئولية التوثيق (2)

المصادقة

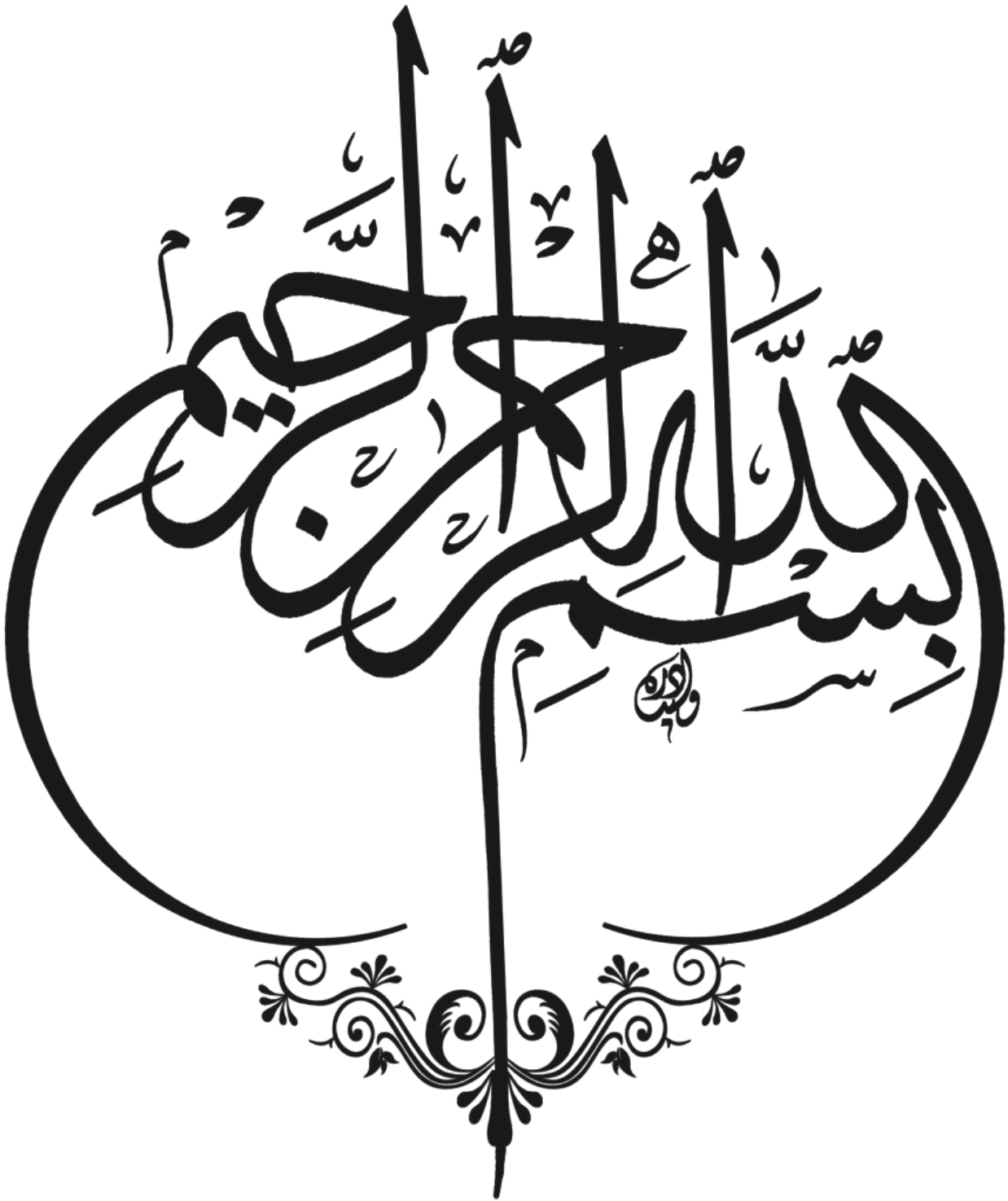
موقع المشرف  
 رقم التسجيل: 26  
 الاسم واللقب والتوقيع للمشرف  
 مسئولية التوثيق (2)

موقع الطالب  
 رقم التسجيل: 16/36019413  
 الاسم واللقب والتوقيع للطالب  
 مسئولية التوثيق (2)

ملاحظة هامة:

- تملا الاستمارة من قبل الطالب وتضع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الإدارية





## إهداء

الحمد لله الذي وفقني في اتمام هذا العمل المتواضع

وما أثقل قلبي عندما أكتب إهدائي إلى الذين لا تكفيهم كل كلمات التقدير والعرفان

وأهدي ثمرة عملي المتواضع إلى روح والداي الطاهرة أسأل الله العلي القدير ان

يرحمهما ويحفظهما كما ربياني صغيرا.

وإلى زوجتي الكريمة التي ساندتني وأمدتني بالدعم النفسي والمعنوي لإتمام هذا العمل

حفظها الله ورعاها إلى فلذة كبذي وقرّة عيني " تقوى وغنى فرح " ابنتاي الصغيرتان أطال

الله في عمرهما.

وإلى إخوتي وأخواتي كل باسمه دون استثناء.

وأهدي تحية خاصة إلى كل زملائي وزميلاتي في قسم الاقتصاد الدولي دون استثناء

وإلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلبي.

## إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقني تثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه ثمرة الجهد

والنجاح بفضلته تعالى مهداة إلى الوالدين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي.

وأهدي كذلك ثمرة جهدي إلى روح أختي الزكية الطاهرة ولكل العائلة الكريمة التي

ساندتني ولا تزال.

وإلى إخوتي وأخواتي وإلى كل من كان لهم أثر على حياتي وإلى كل من أحبهم قلبي.

ابراهيم

## شكر وعرّفان

أشكر الله الذي وفقنا لإتمام هذه المذكرة

كما نتقدم بفائق الشكر والعرّفان للأستاذ الفاضل الدكتور: بلارو علي الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة وانتقاداته الهادفة وتوجيهاته التي أدت إلى اتمام هاته الدراسة في صورتها وشكلها النهائي.

وكما نجد أنفسنا مدينين بالشكر إلى كل من قدم لنا يد المساعدة والعون من قريب أو من بعيد.

فنشكرهم جزيل الشكر.

## الملخص

للاستثمار العمومي دور هام في التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال وتعتبر سياسة الاستثمارات العامة التي انتهجتها الجزائر الركيزة الأساسية لاستكمال حاجيات التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد متحول يعرف مرحلة انتقالية حيث واصلت الاعتماد عليها بشكل كبير في الثمانينات والتسعينات غير أن التذبذب الحاصل في أسعار البترول حال دون بلوغ النتائج المسطرة.

وابتداء من سنة 2001 وبعد ارتفاع العائدات النفطية بشكل كبير، اتبعت السلطات الحكومية سلسلة من الاستثمارات العمومية في اطار سياسة الانعاش الاقتصادي تمثلت في برامج تنموية من سنة 2001 إلى غاية 2019 كبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج التنموي الخماسي وكذلك البرنامج الخماسي 2015-2019، حيث ساهمت الاستثمارات العمومية في اعطاء ديناميكية جديدة للاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات والتأثير على أهم مؤشراتنا لكن رغم الحجم الكبير لهذه الاستثمارات مازال الاقتصاد الوطني رهين العائدات النفطية أضف إلى ذلك غياب تقنية ترشيد النفقات المالية في ميزانية الاقتصاد الوطني وتسجيل عجزا في تنفيذ بعض المشاريع مع اعادة تقييمها من جديد بسبب سوء التخطيط المالي.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار العمومي، الاقتصاد المتحول، التنمية الاقتصادية.

## Summary

Public investment has an important role in economic development in Algeria since independence. The public investment policy pursued by Algeria is the main pillar for completing the needs of economic development in light of a transforming economy that defines a transitional stage, as it continued to rely heavily on it in the eighties and nineties, but the fluctuation in oil prices prevented it from reaching Lined results.

Starting in 2001 and after a significant increase in oil revenues, the government authorities pursued a series of public investments within the framework of the economic recovery policy, represented in development programs from 2001 to 2019 such as the Economic Recovery Support Program, the Supplementary Program to Support Growth, the Five-Year Development Program as well as the 2015 Five-Year Program -2019, as public investments contributed to giving a new dynamism to the national economy, advancing economic development in various sectors and influencing its most important indicators, but despite the large size of these investments, the national economy is still dependent on oil revenues. In the implementation of some projects with a re-evaluation due to poor financial planning. **Keywords:** public investment, transforming economy, economic development.

الفهرس

الصفحة	فهرس المحتويات
	الاهداء
	الشكر
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ-د	المقدمة
	<b>الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار العمومي والاقتصاد المتحول والتنمية الاقتصادية</b>
6	تمهيد الفصل الأول
7	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار العمومي والاقتصاد المتحول والتنمية الاقتصادية
7	<b>المطلب الأول: ماهية الاستثمار العمومي والاقتصاد المتحول</b>
7	الفرع الأول: تعريف ومفهوم الاستثمار
9	الفرع الثاني: مجال الاستثمار وأنواعه
10	الفرع الثالث: مفاهيم أساسية حول الاستثمار العمومي
11	الفرع الرابع: الاعتبارات التي تقوم عليها الاستثمارات العمومية
11	الفرع الخامس: أهداف الاستثمارات العمومية
12	الفرع السادس: دوافع الاستثمارات العمومية
13	الفرع السابع: ماهية الاقتصاد المتحول
15	<b>المطلب الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية</b>
15	الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية
17	الفرع الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية
18	الفرع الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية
18	الفرع الرابع: متطلبات التنمية الاقتصادية
20	الفرع الخامس: معوقات التنمية الاقتصادية
22	<b>المبحث الثاني: العلاقة بين الاستثمار العمومي والتنمية الاقتصادية</b>
22	<b>المطلب الأول: آثار العمومية على التنمية الاقتصادية</b>

22	الفرع الأول: الآثار الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية
23	الفرع الثاني: دور الاستثمارات العمومية في دعم وتشجيع النمو الاقتصادي
24	<b>المطلب الثاني: تصنيف الانفاق العام للدولة</b>
24	الفرع الأول: تصنيف الانفاق العام
25	الفرع الثاني: العلاقة بين الانفاق العام والتنمية الاقتصادية
26	المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة
26	<b>المطلب الأول: الدراسات السابقة</b>
26	الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
27	الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
28	<b>المطلب الثاني: القيمة المضافة</b>
29	خلاصة الفصل الأول
	<b>الفصل الثاني: تقييم وتحليل أثر الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر)</b>
31	تمهيد الفصل الثاني
32	المبحث الأول: واقع الاستثمارات العمومية في الجزائر
32	<b>المطلب الأول: تطور الاستثمارات العمومية في الجزائر وعرض البرامج التنموية</b>
32	الفرع الأول: تطور الاستثمارات العمومية في الجزائر
37	الفرع الثاني: عرض مختلف البرامج التنموية (2001-2014)
40	<b>المطلب الثاني: سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر</b>
40	الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014
42	الفرع الثاني: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي
45	المبحث الثاني: تقييم مخططات البرامج التنموية وفقا لبرامج الاستثمارات العمومية في الجزائر 2001-2019
46	<b>المطلب الأول: تأثير البرامج التنموية على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر 2001-2019</b>
46	الفرع الأول: مؤشر معدل النمو الاقتصادي
49	الفرع الثاني: مؤشر البطالة والتشغيل
52	الفرع الثالث: مؤشر التضخم وسعر الصرف
58	الفرع الرابع: مؤشر الميزان التجاري وميزان المدفوعات
63	<b>المطلب الثاني: تقييم أثر سياسة الاستثمارات العمومية في الجزائر على التنمية الاقتصادية</b>
63	الفرع الأول: أهم خصائص البرامج التنموية

63	الفرع الثاني: أهم إنجازات التنمية من خلال البرامج التنموية
65	الفرع الثالث: إيجابيات وسلبيات البرامج التنموية
69	خلاصة الفصل الثاني
70	الخاتمة العامة
73	قائمة المصادر والمراجع

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
35	قطاعات الانعاش الاقتصادي	(01)
42	المؤشرات المرجعية لتطبيق برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر	(02)
43	مخطط دعم الانعاش الاقتصادي للفترة (2004-2001)	(03)
43	البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2009-2005)	(04)
44	برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2014-2009)	(05)
46	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2004-2001)	(06)
47	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في الفترة (2005-2009)	(07)
48	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (2014-2010)	(08)
48	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (2018-2015)	(09)
49	تطور معدل البطالة وحجم العمالة في الجزائر (2004-2001)	(10)
50	تطور معدلات البطالة وحجم العمالة في الجزائر (2005-2009)	(11)
51	تطور معدل البطالة وحجم العمالة في الجزائر (2014-2010)	(12)
52	تطور معدلات البطالة للفترة (2018-2015)	(13)

53	تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة (2014-2001)	(14)
55	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2018-2015)	(15)
56	تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2014-2001)	(16)
57	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2018-2015)	(17)
58	تطور الميزان التجاري للفترة (2014-2001)	(18)
60	تطور رصيد الميزان التجاري للفترة (2018-2015)	(19)
61	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (2014-2001)	(20)
62	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2018-2015)	(21)

### قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
45	البرامج الاستثمارية العامة في الجزائر للفترة (2014-2001)	(01)
54	تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة (2010-2001)	(02)
56	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2014-2001)	(03)
59	تطور الميزان التجاري للفترة (2014-2001)	(04)
61	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (2014-2001)	(05)

## المقدمة

عرفت الجزائر العديد من العقبات ما جعلتها تحقق معدلات متباطئة من التنمية الاقتصادية في فترة الثمانينات، من بين هاته العقبات الخارجية اشتداد أزمة المديونية وانخفاض أسعار المحروقات وأخرى داخلية كالأزمات السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد بالإضافة إلى التخلي عن أساليب التسيير المركزي ومحاولة الانتقال إلى اقتصاد السوق. ولعل أهم شيء يعبر عن هذه الصعوبات التي مر بها الاقتصاد الجزائري هو معدل التضخم المرتفع الذي خلق وضعية اقتصادية صعبة إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة والفقر وانخفاض نسبة النمو الاقتصادي. كل هذه العوامل حتمت على الجزائر تبني برنامج إصلاح هيكلي بهدف إحداث استقرار اقتصادي على المستوى الكلي.

ومع بداية القرن الواحد والعشرين شهدت الجزائر تطور وتزايد في إيراداتها المالية، وكان ذلك بفضل ارتفاع أسعار البترول ومن خلالها قامت بانتهاج سياسة مالية توسعية بزيادة حجم الانفاق العام من خلال مجموعة من البرامج التنموية كان أولها برنامج الانعاش الاقتصادي 2000-2004 الذي اهتم بتعزيز البنية التحتية، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 والذي ركز على المنشآت القاعدية، ثم برنامج الخماسي الذي كان شعاره الموارد البشرية، وأخيرا برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 الذي أتم سلسلة البرامج التنموية والذي تم اغلاقه في سنة 2016 وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية.

وتهدف السلطات العمومية من خلال مختلف البرامج إلى استقلال العائدات النفطية في استثمارات عمومية كبيرة تسمح بإحداث تنمية شاملة ومستدامة وتغيير جوهري في هيكل الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال رفع معدلات النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية ومواجهة مشكلة البطالة ومحاربة الفقر، إضافة إلى التخفيف من حدة أزمة السكن وتحسين مستوى معيشة الأفراد في مختلف أقطار الوطن، كما ركزت هذه البرامج بشكل خاص على مشاريع تطوير البنية التحتية والهياكل الأساسية بشكل متوازن اقليميا يسمح بازدهار الأنشطة الاقتصادية في مختلف المناطق بما يتيح تنويع الهيكل الاقتصادي للتقليل من التبعية شبه المطلقة للعوائد النفطية.

تشكل التنمية الاقتصادية هدفا رئيسيا للسياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول مهما اختلفت مكانتها وهذا من أجل الاستجابة لحاجات الأفراد المتعددة وكذلك من أجل توفير المتطلبات اللازمة للأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات.

ومن هذا المنطلق فإن توفير البيئة اللازمة سواء لحياة الأفراد أو لنمو وازدهار النشاط الاقتصادي يعتبر ضرورة لا مفر منها، ولذلك وجب أن تكون هناك استثمارات عامة تستهدف تلبية هذه الحاجات بشكل فعال ودائم، وفي هذا

الاطار يلعب الاستثمار العمومي دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تكليف السلطات العمومية مهمة رسم السياسات العمومية الاقتصادية التي عادة ما تترجمها باستعمال موارد الميزانية العمومية وما يميز المالية العمومية في اطار استعمالها كمصدر لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو استعمال التخطيط الاقتصادي كوسيلة لتنظيم الانفاق العمومي حيث يعتبر قانون المالية الوسيلة المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

## الإشكالية

نظرا لاهتمام الجزائر برفع معدلات التنمية الاقتصادية قامت بجملة من الاصلاحات الهيكلية والاقتصادية وانتهاج سياسات مالية أهمها وأبرزها سياسة الانعاش الاقتصادي والمتمثلة في البرامج التنموية من 2001 إلى 2019 والتي تهدف إلى رفع من معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات. حيث يكون لهذه البرامج تأثيرا على العديد من المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني وعلى مؤشرات التنمية الاقتصادية والتي بدورها تؤثر على النمو الاقتصادي وبالتالي تؤثر على التنمية الاقتصادية. ومن هذا المنطلق تبرز إشكالية بحثنا في طرح التساؤل التالي:

فيما يمثل دور الاستثمارات العمومية في الجزائر وفقا لحاجيات التنمية في تحقيق التنمية الاقتصادية في

ظل اقتصاد متحول؟

## الأسئلة الفرعية

- إلى أي مدى ساهمت البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2001 إلى غاية 2019 في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؟.
- ماهي آليات سياسة الاستثمارات العمومية التي تبنتها الجزائر كاستراتيجية تنموية جديدة؟.
- هل تسعى الجزائر فعلا لتحقيق التنمية الاقتصادية وانعاش اقتصادي خارج قطاع المحروقات؟.

## الفرضيات

**الفرضية الأولى:** يعتبر الاستثمار العمومي من أهم الآليات التي تهدف إلى تحقيق معدلات نمو تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

**الفرضية الثانية:** البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في الفترة منذ 2001-2019 تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي نفس الوقت تحقيق تنمية اقتصادية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة طردية بين الانفاق الاستثماري الحكومي والتنمية الاقتصادية.

## مبررات اختيار موضوع الدراسة

- تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي وتبين مستوى التقدم، لذا نجد جل الدول تبحث عن زيادة معدلات نموها الاقتصادي ولا يتحقق ذلك إلا بإبراز العوامل المفسرة له ومن بينها الانفاق العام.
- عودة تدخل السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي عن طريق سياسة الاستثمارات العمومية أو ما يعرف بالإنفاق العام والذي يقودنا إلى معرفة انعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- المساعي الجبارة للحكومة الجزائرية بفضل التوجه الاقتصادي الجديد والحالي من أجل رفع معدلات التنمية الاقتصادية وذلك من أجل امتصاص البطالة والقضاء على الفقر وتحقيق الانعاش الاقتصادي.

## أهداف الدراسة

الأهداف التي تسعى الدراسة للوصول إليها تتمحور حول:

- تبين الآثار المباشرة للاستثمار العمومي في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاقتصاد الوطني.
- تحليل وتقييم أثر المخططات البرامج التنموية على التنمية الاقتصادية ومؤشراتها.
- معرفة أهم القطاعات الاقتصادية الأكثر فعالية في الاستثمارات العمومية.
- الاطلاع على برنامج سياسة الانعاش الاقتصادي وكيفية توزيعه على القطاعات الفعالة في الاقتصاد الوطني.

## أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في اختيار مدى تأثير سياسة الانفاق الاستثماري الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، كونها تمثل المحرك والمنشط الفعال لزيادة القدرات الانتاجية وكذلك النمو الاقتصادي مما يؤثر هذا الأخير على الناتج المحلي الاجمالي، ولكن إذا ما استغلت الاستراتيجية التنموية الجديدة التي تعتمد على سياسة الانفاق العام والمجسدة في برامج الانعاش الاقتصادي استغلالا أمثل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في تطبيق سياسة مالية في الجزائر.

## منهج الدراسة

طبيعة الدراسة تستوجب الاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك من خلال وصف كل ما يتعلق بالاستثمار العمومي والتنمية الاقتصادية من أهمية وأهداف وتبيين العلاقة الموجودة بينهما وما يربطهما بالإنفاق الحكومي أي في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف المعطيات الاقتصادية الموجودة في المدلول والأشكال البيانية المتعلقة بموضوع الدراسة بغية تحليل دور وأثر سياسة الاستثمارات العمومية المعتمدة على الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

## صعوبات الدراسة

لا يخلو أي بحث أو دراسة من مواجهة عراقيل أثناء انجازه ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا خصت بالجانب التحليلي (التطبيقي) وهي صعوبة الحصول على الاحصائيات والبيانات التي لها صلة بموضوع دراستنا والتي اختلفت من مصدر لآخر بسبب استخدام طرق متنوعة للتوصل إلى حساب مؤشرات التنمية الاقتصادية المختلفة، وهذا الأخير يقلل وينقص من قيمة جودة المعلومة في تحليل مدى فعالية الاستثمار العام في الجزائر على التنمية الاقتصادية، كما أن فترة الدراسة جاءت بالتزامن مع دراسة وتحليل البرامج الإنفاق العام في الجزائر من 2001 إلى غاية 2019 ما يسمح بتحليل النتائج في المدى القصير.

## هيكل الدراسة

ارتأينا إلى تقسيم موضوع دراستنا إلى فصلين رئيسين حتى يتم معالجة الدراسة بصورة مفصلة تخلص إلى تقديم اجابة على اشكالية الدراسة، بحيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الاطار والأساس النظري لكل من الاستثمار والاقتصاد المتحول والتنمية الاقتصادية من ناحية الماهية والمفهوم النظري وكذلك الأنواع والأهداف والأهمية لكل منهم مع تبيين العلاقة الموجودة ما بين الاستثمار العام و التنمية الاقتصادية، وكذلك اظهر العلاقة بين الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية.

أما في الفصل الثاني تطرقنا الى تقييم وتحليل أثر الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث تناولنا واقع الاستثمارات العمومية، وعرضنا تطور الاستثمارات العمومية في الجزائر وأهم البرامج التنموية وكذلك سياسية الانعاش الاقتصادي في الجزائر وفعاليتها ثم تقييم مخططات البرامج التنموية وفقا للاستثمارات العمومية في الجزائر من ناحية تأثير البرامج التنموية على أهم المؤشرات الاقتصادية.

وأخيرا تقييم أثر سياسة الاستثمارات العمومية في الجزائر على التنمية الاقتصادية.

## الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار العام (العمومي) والاقتصاد  
المتحول والتنمية الاقتصادية

## تمهيد

للاستثمار العمومي دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث تهدف من خلاله الدولة الى تحقيق المنفعة العامة عن طريق توفير السلع والخدمات العامة كالاستثمار في التعليم، الصحة، شبكات الطرق، الكهرباء والمواصلات... إلخ وللاستثمار العام دوافع تتمثل في الحاجة إلى تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وتطوير الخدمات العامة. كما يعتبر أحد الوسائل التي تستخدمها الدولة لدفع وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية مما يؤدي دورا مهما وحيويا في الاستراتيجيات التنموية. حيث تشكل التنمية الاقتصادية هدفا رئيسيا للسياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة مهما اختلفت مكانتها وهذا من أجل الاستجابة لحاجات الأفراد المتعددة كالتعليم، السكن والخدمات الصحية.

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى الاطار والأساس النظري لكل من الاستثمار العام والاقتصاد المتحول والتنمية الاقتصادية من ناحية الماهية والمفهوم النظري وكذلك الأنواع والأهداف والأهمية لكل منهما مع تبيان العلاقة التي تربط الاستثمار العام بالتنمية الاقتصادية وكذلك إظهار العلاقة ما بين الانفاق العمومي والتنمية الاقتصادية، حيث ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية على النحو التالي:

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار العام والاقتصاد المتحول والتنمية الاقتصادية.**

**المبحث الثاني: العلاقة الموجودة ما بين الاستثمار العام والتنمية الاقتصادية.**

**المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.**

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار العام والاقتصاد المتحول والتنمية الاقتصادية

### المطلب الأول: ماهية الاستثمار العام والاقتصاد المتحول

قبل تحديد تعريف ومفهوم الاستثمار العمومي لابد من تسليط الضوء على مصطلح الاستثمار الاقتصادي بشكل عام حيث نسعى إلى تعريف معنى الاستثمار سواء من الجانب اللغوي أو الاصطلاحي وهذا على النحو التالي:

#### الفرع الأول: تعريف ومفهوم الاستثمار

##### أولاً: تعريف الاستثمار

##### 1. التعريف اللغوي:

1.1. الاستثمار لغة: الاستثمار مصدر للفعل استثمر، الاستثمار مشتق من الثمر، والاستثمار هو

استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو على مدى الزمن<sup>1</sup>.

1.2. التعريف الاصطلاحي: الاستثمار هو ذلك النشاط الانساني الهادف الذي يعمل على مضاعفة

الخيرات عن طريق توظيف الأموال في المشاريع الانتاجية التي تراعي أولويات المجتمع في إطار قيم

وأخلاقيات الأمة<sup>2</sup>.

##### 2. تعاريف عامة للاستثمار:

لا يوجد تعريف دقيق للاستثمار رغم محاولة العديد من الاقتصاديين وبالرغم من الاختلاف في التعبير أحياناً إلا أن

التشابه يبقى الصفة المميزة له، حيث سنقدم بعضاً من التعاريف والتي سنتطرق لها فيما يلي:

– عرفه طاهر حردان بأنه توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح أو المال عموماً<sup>3</sup>.

– عرف الاستثمار على أنه كل إنفاق يتم توجيهه لغرض إنتاج سلع وخدمات أخرى مستقبلاً<sup>4</sup>.

– الاستثمار يشمل جميع ما يتعلق بزيادة الطاقة الانتاجية كاستثمار في التعليم والتدريب والصحة وغيرها

من الاستثمارات التي تعمل على رفع مستوى إنتاجية الأفراد وبالتالي رفع مستوى الإنتاجية على المستوى

الوطني<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - سعيد بن حسين بن علي المقرفي، الاستثمار قصير الأجل في البنوك الإسلامية، مجلة المحاسب العربي، الكويت، 2015، ص 9.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 9.

<sup>3</sup> - حردان طاهر حيدر، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 13.

<sup>4</sup> - البشير عبد الكريم، تطور الاتفاق الاستثماري في الجزائر وعلاقته بالمردودية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد.

<sup>5</sup> - التهامي عبد المنعم أحمد، أساسيات الاستثمار، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1992، ص 15.

- يعرف فيتون (Fiten) الاستثمار على أنه تطوير وتنمية لوسائل الطاقة المهيأة، فالاستثمار هو تحسين مع انفاق وتضحية<sup>1</sup>.

- وعموما رغم الاختلاف من الناحية المتطور في هذه التعاريف إلا أنها تشترك في كون الاستثمار ينطلق من التضحية بالمنفعة المتأتمية من الاستهلاك المالي من أجل الوصول إلى زيادة الطاقة الانتاجية والحصول على منفعة أكبر مستقبلا.

3. مفهوم الاستثمار: إن الاستثمار هو نوع من الإنفاقات وهو إنفاق أصول يتوقع منها تحقيق عائد على المستوى الطويل وللاستثمار عدة مفاهيم، كالمفهوم المحاسبي، المفهوم الاقتصادي، المفهوم المالي.

3.1. المفهوم المحاسبي: يعرف المخطط المحاسبي للاستثمار كما يلي:

"الاستثمار هو الأصول المادية وغير المادية المنقولة وغير المنقولة المكتسبة أو التي تنتجها المؤسسة الموجودة للبقاء مدة طويلة محافظة على شكلها داخل المؤسسة<sup>2</sup>".

3.2. المفهوم الاقتصادي: حسب المفهوم الاقتصادي فإن الاستثمار هو التخلي على موارد اليوم للحصول على إيراد أكبر من التكلفة الأولية وهو يأخذ بعين الاعتبار ثلاث عناصر هي: الزمن، مردود وفعالية العملية، الخطر المرتبط بالمستقبل.

3.3. المفهوم المالي: يعرف الاستثمار من المنظور المالي على أنه: "كل النفقات التي تولد مداخيل جديدة على المدى الطويل والممول يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى أو ما يسمى الأصول الدائمة (الأصول الثابتة+ الديون المتوسطة وطويلة الأجل).

وهذا التعريف يشترك مع التعريف المحاسبي في أنهما يركزان على عامل الزمن طويل المدى.

- و يقصد به مجموعة التكاليف التي تعود بالأرباح والإيرادات خلال فترة زمنية طويلة أين يكون تسديد التكلفة الكلية وتغطيتها.

<sup>1</sup> -Miloud Boubaker **Investissement et strategie de développement** , etd 1998, p12 .

<sup>2</sup> - المخطط الوطني للمحاسبة، 1975، ص 10.

## الفرع الثاني: مجال الاستثمار وأنواعه

مجال الاستثمار هو نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله قصد الحصول على عائد، وعموماً يمكن تصنيف مجالات الاستثمار جغرافياً أو نوعياً أو حسب الجهة المنفذة له وذلك كما يلي<sup>1</sup>:

### 1. التصنيف الجغرافي : تصنف الاستثمارات من الناحية الجغرافية إلى استثمارات محلية واستثمارات أجنبية.

1.1. الاستثمار المحلي : وهو توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في السوق

المحلي بغض النظر عن نوع أدوات الاستثمار المستخدمة مثل العقارات والأوراق المالية... إلخ.

1.2. الاستثمار الأجنبي : هو توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق

الأجنبية، مهما كانت أوراق الاستثمار المستخدمة.

### 2. التصنيف حسب النوع : تصنف الاستثمارات حسب نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمار حقيقي واستثمار

مالي.

2.1. الاستثمار الحقيقي : هو الاستثمار الذي يسمح للمستثمر بحيازة أصول حقيقية مثل: العقارات،

المعادن النفيسة ومختلف السلع.

2.2. الاستثمار المالي : وهو الاستثمار في أصل من الأصول المالية مثل الأسهم، السندات وشهادات

الإيداع، الاستثمار المالي يمكن أن يكون قصير الأجل مثل أدونات الخزينة وشهادات الإيداع، كما يمكن

أن يكون استثمار طويل الأجل مثل الأسهم والسندات و التعهدات المكفولة.

### 3. التصنيف من حيث الجهة المنفذة للاستثمار: ينقسم الاستثمار في مجال الجهة المنفذة له إلى نوعين:

الاستثمار الخاص والذي ينفذه القطاع الخاص، والاستثمار العام الذي يقوم به القطاع العام.

3.1. الاستثمار العمومي: وهو الاستثمار الذي تملكه الدولة ممثلة في السلطات العمومية المركزية أو

المحاسبية.

3.2. الاستثمار الخاص: فهو الاستثمار الذي يملكه القطاع الخاص ويهدف الخواص من خلال

استثماراتهم تحقيق أكبر أرباح ممكنة.

- ومن خلال هذا التصنيف يمكننا أن نفرق ما بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة حيث

يكمن الفرق الجوهرى بينهما في أن الاستثمارات الخاصة يقوم بها أفراد دافعهم الرئيسى لذلك هو

الربح، بينما الاستثمارات العامة تقوم بها السلطات العمومية عن طريق الانفاق العام على التعليم،

الصحة والبنية التحتية وغيرها لتلبية الحاجات الاجتماعية في هذه المجالات.

<sup>1</sup>- محمد مطر، ادارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص 61 ص 64.

- كما تجدر الإشارة هنا إلى نوع ثالث يهتم به الكثير من الباحثين الاقتصاديين يتمثل في الاستثمار المشترك ( المختلط) وهو استثمار ملكية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص حيث يملك الأفراد حصصا في المشاريع العامة وتكون ادارة هذا النوع من المشاريع في الغالب من حق الدولة.
- وما يهمننا في موضوع دراستنا هو الاستثمار العمومي لهذا سنتطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية حول الاستثمار العمومي من تعريفه ومفهومه و الاعتبارات التي يقوم عليها وأهدافه ودوافعه على النحو التالي:

### الفرع الثالث: مفاهيم أساسية حول الاستثمار العمومي

يمثل الاستثمار العمومي جزءا هاما من الناتج المحاسبي الاجمالي، وبالتالي يسهم بشكل معتبر في النمو الاقتصادي. وباعتبار الانفاق العام يأخذ عدة أشكال وجب تحديد أوجه الانفاق العام التي يمكن اعتبارها استثمارا عموميا. فإن كان الاستثمار يعرف بأنه انفاق موارد مالية من أجل الحصول على إيرادات أو أرباح مستقبلية، بخلاف الاستهلاك الذي يمثل الانفاق لإشباع حاجات حالية. فمن هذا المنطلق يمكن اعتبار العديد من أوجه الانفاق العمومي استثمارا عموميا مثل الانفاق على البنى التحتية والمنشآت الأساسية الانفاق على سياسات الصحة والتعليم وبرامج البحث والتطوير<sup>1</sup>.

#### 1. تعريف الاستثمار العمومي

1.1. الاستثمار العام هو الاستثمار الذي يتمثل بصفة أساسية فيها تقوم به الحكومات والهيئات والمؤسسات وشركات القطاع العام من انفاق استثماري<sup>2</sup>.

1.2. يعرف الاستثمار العمومي: بأنه انفاق الدولة على شراء السلع الاستثمارية التي تتطلبها اقامة المشاريع العامة بهدف زيادة التكوين الرأسمالي، كما يختصر البعض تعريفة في كونه يتمثل في كافة أوجه الانفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الانتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين<sup>3</sup>.

- وعموما فإن تعريف الاستثمار العمومي هو النوع من الاستثمار الذي تعود ملكيته للدولة، وتهدف الدولة من خلال هذا النوع من الاستثمارات لتحقيق المنفعة لصالح جميع أفراد المجتمع عن طريق توفير السلع والخدمات في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية.

<sup>1</sup> - Investissement public définition et mesures ( 1 ère partie), caisse des dépôts et consignations

<sup>2</sup> - محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي ( الجزئي والكلي)، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص211.

<sup>3</sup> - غدير بنت سعد الحمود، العلاقة بين الاستثمار الخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير في الاقتصادية، كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004، ص14.

## الفرع الرابع: الاعتبارات التي تقوم عليها الاستثمارات العمومية

من خلال تتبع للتنمية نلاحظ أن هناك مجموعة من العوامل والاعتبارات التي دفعت ومهدت لقيام المشروعات العامة ويمكن الإشارة إلى هذه العوامل والمتمثلة في<sup>1</sup>:

- أ. **العامل التاريخي:** منطلق هذا العامل هو منطلق ديني وقبلي، يتند إلى مبدأ التكافل والرعاية في المجتمع، كما يقوم على مبدأ وجود حد أدنى من الملكية العامة التي ينتفع بها سائر أفراد المجتمع.
  - ب. **عامل تنموي تقليدي:** يقوم أساس الاقتداء بالدول الحديثة التي تتدخل في النشاط الاقتصادي بجميع الوسائل والأدوات المتاحة لها رغبة منها في توجيه الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يدفع بمجموعة من الدول إلى احتكار المشروعات الربعية والاستراتيجية.
  - ج. **عامل اجتماعي:** يتمثل في رغبة الدول والحكومات في إعادة توزيع جزء من المداخل في شكل ومنافع عامة وبأسعار منخفضة.
  - د. **عامل اقتصادي:** يتمثل في رغبة الحكومات أن توجه لنشاطات الاقتصادية ذات الصلة الاستراتيجية وذات العلاقة بالسياسة الدولية والاقليمية، وينطبق هذا على المشروعات إنتاج النفط وتصنيعه والمشروعات القائمة على الغاز الطبيعي... إلخ.
- بالنسبة لهذه الاعتبارات والعوامل تتفاعل جميعها بشكل تلقائي قائم على قوة الدفع الذاتية لكل منها واختلاف تأثيره، تبعا لظروف الوفرة النقدية.

## الفرع الخامس: أهداف الاستثمارات العامة

تختلف أهداف الاستثمارات العمومية من دولة إلى أخرى حسب امكانيات كل دولة ومكانة القطاع العام اقتصاديا وحسب السياسة الاقتصادية المنتهجة ، لكن عموما يمكن اجمالها في النقاط الآتية:

- تحقيق الأهداف المسطرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة.
- توفير وتطوير الخدمات العمومية.
- الاستثمار في المشاريع التي لا يستطيع الاستثمار الخاص تنفيذها.
- تشجيع التنمية في قطاعات معينة.
- المساهمة في التشغيل وخلق الثروة.

<sup>1</sup>- علي خليفة الكوادي، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، سلسلة دار المعرفة، الكويت، 1998، ص19.

– مراعاة التوازن الجهوي في الجانب التنموي من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية في مختلف الولايات والبلديات بهدف تطوير هذه المناطق وتحسين معيشة السكان بغض النظر عن ربحية هذه المشاريع.

### الفرع السادس: دوافع الاستثمارات العمومية

إضافة إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من وراء القيام بالاستثمارات العمومية يمكن تلخيص للأسباب التي تدفع الحكومات إلى اللجوء للاستثمار العمومي في العناصر التالية<sup>1</sup>:

(1) **زيادة مستوى التشغيل وتحسين حياة الأفراد:** تلجأ الحكومات إلى الاستثمار العمومي في مشاريع المنفعة العامة كوسيلة لمواجهة مشكلة البطالة وتحسين معيشة السكان فمشاريع الطرق، السكك الحديدية، الري وشبكات الغاز والكهرباء، إنشاء المؤسسات التعليمية والمرافق الصحية وغيرها من مشاريع النفع العام، هي استثمارات عمومية تؤدي إلى الرفع من مستوى التشغيل وزيادة مدخول الأفراد، كما تؤدي إلى انتشار التعليم وتحسين الرعاية الصحية وتحقيق مستوى من الرفاهية والحياة الكريمة وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة فعالية المواطن ومساهمته في العملية التنموية.

(2) **توجيه النشاط الاقتصادي:** بفضل الاستثمار العمومي تلجأ الحكومات لمواجهة المشكلات التي تعترض أداء الاقتصاد الوطني في بعض الحالات وذلك من خلال توجيه النشاط، إزالة العوائق التي تقف في وجه مسيرة النمو والتطور الاجتماعي والاقتصادي.

(3) **زيادة فرص ومعدلات الاستثمار:** تساعد مشاريع الاستثمار العمومية في تحسين بيئة وشروط الاستثمار ما يؤدي إلى ارتفاع توقعات العائد الاستثمارية فيتشجعون أكثر على الاستثمار، حيث أن مشاريع البنية التحتية ومختلف الهياكل الأساسية تؤدي إلى خفض تكلفة الانفاق على المشاريع، وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات.

(4) **زيادة القدرة التنافسية:** تسمح الاستثمارات العمومية بإنشاء مناطق جاذبة للاستثمارات للتأقلم مع متطلبات المنافسة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية حيث أن زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لعملية الاستثمار سوف تزيد من القدرة التنافسية بين مختلف الاقتصاديات الجاذبة والمتنافسة على الاستثمارات ما يؤدي إلى مزيد من التقدم والكفاءة والأداء الاقتصادي والمزيد من الانتاج والقدرة على التقدير.

<sup>1</sup> - أبو اسماعيل فؤاد، إصلاح وتطوير المؤسسات المنافع العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1999، ص22  
ص30.

5) تحقيق الأهداف التنموية المسطرة: تعتبر الاستثمارات العمومية وسيلة محورية في السياسات التنموية لكثير من الدول حيث تعتمد عليها في تحقيق الأهداف المسطرة كمحاربة الفقر وتحسين المؤشرات التنموية، تطوير بعض القطاعات الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل وتنمية المناطق المحرومة.

### الفرع السابع: ماهية الاقتصاد المتحول

1) مفهوم الاقتصاد المتحول: يطلق عليه مصطلح الانتقالي أو الاقتصاد التحولي، وهو اقتصاد يتحول من الاقتصاد المخطط المركزي إلى اقتصاد السوق.

تجتمع الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية بمجموعة من التحولات الهيكلية التي تهدف إلى تطوير المؤسسات قائمة على السوق.

فالتحول يعني الانتقال أو التدرج من نمط إلى نمط آخر، أو من حالة إلى حالة أخرى. إذ تتوقف درجة التغيير أو التحول على حسب الحالة القائمة للدولة وضرورة التحول التي يفترضها هيكل الاقتصاد الوطني أو الاقتصاد العالمي.

إذ يمكن من خلاله أن تستعمل الدول ترتيبات ومراحل أو خطوات معينة ومدروسة ومنتجة من أجل التحول أو الانتقال من حالة إلى أخرى قد تختلف عن الوضع السابق أو يشابهه في بعض الأمور مع إضافة تغييرات تتوافق مع بيئة التحول كالتحول من النظام الاقتصادي المركزي إلى اقتصاد السوق أو التحول من الاستثمار المادي التقليدي إلى الاستثمار في رأس المال البشري حديث المنهج والأسلوب والتحول من القوانين الضابطة إلى التحررية في ممارسة الاقتصاد من خلال إتاحة إقامة مشاريع ذات الطابع الفردي والخاص.

### 2) عوامل التحرر الاقتصادي

- تتحدد الأسعار بواسطة السوق بدلا من منظمة تخطيط مركزي.
  - إزالة العوائق التجارية.
  - خصخصة المؤسسات والموارد المملوكة للدولة.
  - إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية والمؤسسات التي تدار بشكل جماعي بشكل مؤسسات تجارية.
  - إنشاء قطاع مالي لتسهيل الاستقرار الاقتصادي الكلي وحركة رأس المال الخاص.
- طبق هذا الاجراء (الاقتصاد المتحول) في الصين، الاتحاد السوفياتي السابق ودول الكتلة الشرقية في أوروبا وبعض دول العالم الثالث مثل الجزائر وجرى القيام بعمل مفصل حول آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

### (3) أشكال الانتقال الاقتصادي

– تتسم عملية الانتقال عادة بتغيير المؤسسات وإنشاءها خاصة مؤسسات القطاع الخاص، فالتغييرات التي طرأت على دور الدولة وبالتالي إنشاء مؤسسات حكومية مختلفة اختلافا جوهريا وتعزيز مؤسسات القطاع الخاص والأسواق المالية المتنقلة.

– وهناك أسلوب آخر للانتقال وهو أسلوب تغيير الطريقة التي ينمو بها الاقتصاد وممارسة ذلك العلاقات بين أسلوبي الانتقال هي الكلي والجزئي بمعناها العام والاقتصادي. وينبغي أن تشمل اقتصاديات الانتقال الحقيقة كلا من التحول الجزئي والتحول الكلي . ونظرا للظروف الأولية المختلفة خلال العملية الصادرة من التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

– حيث تبنت بلدان مثل: جمهورية الصين الشعبية وفيثنام أسلوب تحول انتقال تدريجي ولكن روسيا وبعض دول شرق أوروبا مثل جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة استخدمت نمودجا أكثر قوة وسرعة للتحول.

(4) مؤشرات الانتقال: قد يكون وجود حقوق الملكية الخاصة هو العنصر الأساسي لاقتصاد السوق وبالتالي المكونات الأساسية لعملية الانتقال هي:

– **التحرر:** إلغاء القيود: عملية السماح بتجديد أغلب الأسعار في الأسواق الحرة وخفض العوائق التجارية التي أوقفت الاتصال مع هيكلية الأسعار في اقتصاديات السوق العالمية.

– **استقرار الاقتصاد الكلي:** معناه السيطرة على التضخم وتخفيضه بمرور الوقت بعد الانفجار الأوروبي للتضخم المرتفع الذي يأتي بعد التحرر وإطلاق الطلب، تفرض هذه العملية الانضباط على ميزانية الدولة (الموازنة الحكومية).

– **إعادة الهيكلة والخصخصة:** إنشاء قطاع مالي قابل للاستمرار .

– **الإصلاحات القانونية والمؤسسية:** إعادة تعريف دور الدولة في هذه الاقتصاديات وترسيخ سيادة القانون وتقديم سياسات منافسة ملائمة.

– **مؤشرات الانتقال بالنسبة لصندوق النقد الدولي:** مؤشرات الانتقال بالنسبة لهافرليجين وتوماس وولف من صندوق النقد الدولي فإن التحول بالمعنى الواسع يعني:

أ. تحرير النشاط الاقتصادي والأسعار وعمليات السوق إلى جانب تخصيص الموارد لاستخدامها لأكثر كفاءة.

ب. تطوير أدوات غير مباشرة موجهة نحو السوق لتحقيق الاستقرار الكلي.

ج. تحقيق الأداة الفعالة للمؤسسات والكفاءة الاقتصادية عامة من خلال الخصخصة.

د. فرض قيود صارمة على الميزانية والتي توفر حوافز لتحسين الكفاءة.

هـ. إنشاء إطار مؤسسي وقانوني لضمان حقوق الملكية كسيادة القانون وأنظمة شفافة لدخول السوق.

- مؤشرات الانتقال بالنسبة للبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية: طور البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (EBRD) مجموعة من المؤشرات لقياس التقدم المعزز في المرحلة الانتقالية حيث أنشئ نظام التصنيف أصولاً في تقرير المرحلة الانتقالية لعام 1994 الصادر عن البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية لمؤشرات الانتقال الشاملة هي:
- الخصخصة واسعة النطاق والشاملة.
- الخصخصة على نطاق صغير.
- الحوكمة وإعادة هيكلة المؤسسات.
- تحرير الأسعار.
- نظام التجارة والنقد الأجنبي.
- سياسة المنافسة.
- الإصلاح المصرفي وتحرير سعر الفائدة.
- أسواق الأوراق المالية والمؤسسات المالية غير المصرفية.
- إصلاح البنية التحتية.

### المطلب الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

تمثل قضية التنمية الاقتصادية إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية على اعتبار أنها الخيار الوحيد للتحرر من التخلف الاقتصادي، وسد الهوة الواسعة والمتزايدة في ميادين تراكم الثروة والمعرفة والحرية، التي تفصل شعوب هذه البلدان عن الشعوب المتقدمة وضعت الدول النامية ومن بينها الجزائر التنمية بشكل عام والتنمية بشكل خاص قضيتها الأولى وجندت لها في سبيل ذلك مواردها المختلفة سواء مادية كانت أم بشرية.

### الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

1. مفهوم التنمية الاقتصادية: مازالت قضية التنمية الاقتصادية غير محددة الجوانب فمعظم الأفكار والآراء التي تناقشها لم تتفق على اتجاه معين، حيث اختلفت وجهات النظر بين الاقتصاديين مما نتج عنه جدلاً كبيراً بين وجهات نظر الاقتصاديين الاشتراكيين اقتصاديو العالم الثالث ومفكري الاقتصاد الإسلامي<sup>1</sup>، ومفكري الاقتصاد الإسلامي. فغالبيتهم الاقتصاديين الرأسماليين يركزون على العوامل الاقتصادية بالرغم أن التنمية الاقتصادية تعتبر

<sup>1</sup> - جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 162 ص 169.

كظاهرة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، علمية وعمل جماعي مشترك، حيث يمكننا أن نميز بين مدلولان: مدلول نظري ومدلول تطبيقي علمي.

**1.1. المدلول النظري:** الذي ينسب إلى "كارل ماركس" حيث يعتبر أن الاشتراكية هي النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الأمثل والكفيل لجعل قواعد التنمية متينة وعالية.

**1.2. المدلول التطبيقي والعلمي:** الذي ينسب إلى المفكر الاقتصادي "لينين" حيث يعتبر على أن مبدأ التخطيط الواعي والهادف يدمج كلياً في مفهوم التنمية بحيث تكاد كلمة التنمية أن تترادف كلمة تخطيط، حيث يعمل هذا الأخير على تعبئة الموارد الطبيعية، البشرية والمادية للنهوض بالاقتصاد القومي لبلد ما. - أما اقتصاديو العالم الثالث أجمعوا على أن التنمية الاقتصادية عملية تطورية تاريخية طويلة الأمد ينتقل فيها الاقتصاد القومي لبلد ما من حالة السكون إلى حالة الديناميكية نتيجة للتغير الإيجابي في المؤشرات الاجتماعية والسياسية للبلد<sup>1</sup>.

**2. تعريف التنمية الاقتصادية:** يمكننا إبراز أهم التعاريف حول التنمية الاقتصادية، رغم أنه يوجد اختلافات في التعبير ولكنها تتشابه في المدلول النظري نذكر أهمها:

**أ. حسب الأمم المتحدة:** هي تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحاسبية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر المستطاع<sup>2</sup>.

**ب.** وهي العملية التي من خلالها تداول زيادة متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط انتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الانتاج خلال تلك الفترة<sup>3</sup>.

**ج.** ويبقى اعتبار التعريف الذي أدرجه عبد القادر محمد عبد القادر عطية عن التنمية الاقتصادية حيث عرفها: "بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل أو متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغيير هيكله في الانتاج"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- عزت عبد الحكيم البرغ، استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مركز المحروسة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص110 ص114.

<sup>2</sup>- محمد شفيق، البحث العلمي ( الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية) المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998، ص13.

<sup>3</sup>- نعمت الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص499.

<sup>4</sup>- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص17.

- ومن خلال كل هذه التعاريف السابقة الذكر يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها تغير شامل وبناء الذي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان توازن هذا النمو وتواصله لفترة طويلة من الزمن من أجل تلبية حاجات الأفراد وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية لصالح الطبقة الفقيرة دون الاضرار بالبيئة أو الموارد.

### الفرع الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية

تكتسي التنمية الاقتصادية أهمية كبيرة للنهوض باقتصاديات الدول المختلفة حيث يمكن تحديدها في<sup>1</sup>:

- أ. التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة وذلك من خلال التقليل من حدة العوامل الاقتصادية كالتبعية للخارج، ضعف البنيان الصناعي، الزراعي نقص رؤوس الأموال، انتشار البطالة بأشكالها المختلفة، استمرارية أزمة المديونية الخارجية وسيادة نمو الانتاج الواحد...إلخ.
- ب. تعمل على الحد من تأثير العوامل غير الاقتصادية من انخفاض المستوى الصحي، سوء التغذية، ارتفاع نسبة الأميين، النمو الديموغرافي الهائل و انخفاض مستوى التعليم....إلخ.
- ج. التنمية الاقتصادية أداة ووسيلة للاستقلال الاقتصادي خاصة وأن غالبية الدول النامية ( بما فيها الجزائر) بقيت في تبعية اقتصادية للدول المتقدمة خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المستخدمة، هياكل آليات العمل والتبعية المالية للمشاريع...إلخ. لذا يستلزم التخلص تدريجيا من هذه التبعية عن طريق احداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات.

<sup>1</sup>-علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص110 ص111.

## الفرع الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية

يمكن حصر أهدافها في جملة من النقاط التالية<sup>1</sup>:

- رفع المستوى المعيشي للأفراد وزيادة الدخل القومي.
- تقليل التعاون في توزيع المدخول والثروات والتوسع في الهيكل الانتاجي.
- الحد من عقبات التطور والتقدم الاقتصادي عن طريق معالجة ما يسمى بالحلقات المفرغة.
- الحد من العقبات التكنولوجية والتنظيمية التي تعيق التطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة.
- من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة يتوجب على اقتصاديو الدول النامية تبني تخطيط استراتيجي يسمح لهم من وضع القواعد والأسس اللازمة لذلك باعتباره أحد الوسائل الأكثر نجاعة لأي تقدم تنموي مستديم، فهو يساعد على قراءة المستقبل والتحضير له من خلال استقرار وتحليل الحاضر من ( سياسات اقتصادية متبعة، الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، التوجهات الوطنية والدولية... إلخ) بهدف استشراف المستقبل الاقتصادي للدولة<sup>2</sup>.

## الفرع الرابع: متطلبات (مستلزمات) التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من الشروط والمستلزمات التي توضع لتحقيقها سواء من طرف الأفراد أو من طرف الحكومات أو من طرف الهيئات المختصة في قضايا التنمية ومن هذه المستلزمات<sup>3</sup>:

- أ. **تراكم رأس المال:** يتم تحقيق التراكم من خلال عملية الاستثمار التي يستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو سجلات الاستثمار، وهناك استثمارات في البنى التحتية لكي تعزز من طاقة البلد على انتاج السلع والخدمات وأيضا النفقات الموجهة للبحث والتطوير "الحصول للمعرفة" التي تساهم في تحقيق انتاجية العمل وكذلك النفقات الاجتماعية التي تجعل الفرد والمجتمع ككل أكثر انتاجية.
- ب. **الموارد البشرية:** يعد المورد البشري مصدر المواهب والقدرات والمهارات والمعرفة والأفكار التي تمثل أساس العملية الانتاجية ولهذا فإن للمورد البشري دورا مهما في عملية التنمية حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت وتتنوع الموارد البشرية بين مجموعتين:

- **المجموعة الأولى:** "عرض العمل" التي تضم أعداد العاملين.

<sup>1</sup>- علاء فرج الطاهر، مرجع سابق، ص112.

<sup>2</sup>- السبلاوي حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، دار المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 200، ص196.

<sup>3</sup>- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ص134 ص135.

– **المجموعة الثانية:** هي "القدرات الادارية" والتي تضم المديرين والقادة ومسيري الوظائف.

– منح شوم بيتر لهذه المجموعة دورا كبيرا لتحقيق التنمية إذ يرى أن المنظم هو الذي يدرك الغرض لتحقيق الوسائل الجديدة والطرق الحديثة لإنتاج منتجات جديدة وتطويرها وفي كل هذه النشاطات فإن المنظم يتحمل مخاطر كبيرة للوصول إلى الهدف.

**ج. الموارد الطبيعية:** تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الارض الطبيعية التي توفر قاعدة للتنمية خصوصا في مراحلها الأولى إذا تم استغلالها بشكل مناسب و كلما زادت الموارد كلما كانت حافزا و عاملا مساعدا على النمو و التطور. الا انها لا تعتبر قيادا على التنمية ومثال ذلك اليابان التي تحققت تنمية رائدة في ظل عدم توفرها على هذه الموارد.

**د. التكنولوجيا:** هي محرك عملية التنمية فهي العنصر الفارق بين الدول التي حققت تنميتها والدول التي لا تزال في طور النمو أو متخلفة فالتقدم التكنولوجي ميزة من مزايا الدول المتقدمة

وعليه فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغير تكنولوجي من أجل توسع الطاقات الانتاجية وتشغيلها بشكل أفضل، وقد تركز التطور التكنولوجي منذ الثورة الصناعية في عدد قليل من الدول وبدأت الدول النامية من حصولها على رفع مستوى الانتاج ومنه الدخل استقلالها السياسي تبذل مساعيها لاكتساب التكنولوجيا الحديثة والمستوى المعيشي إلا أن هناك فرق بين موردي انتاج تكنولوجي واستيرادها فالموقف الأول يولد الزيادة والاستقلالية والتعلم " مزايا الدول المتقدمة" أما الموقف الثاني فعلى العكس هو يحتم التبعية بكل أشكالها عدا مزايا الدول المتخلفة".

وللتنمية الاقتصادية مستلزمات تعلق بالخطط التنموية منها<sup>1</sup>:

– يجب أن توضع أهداف للتنمية بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى في الاقتصاد الوطني حيث يتم تنفيذ هذه الأولويات قبل غيرها.

– يجب أن تصاغ الأهداف بشكل يعمل على استقلال كافة عناصر الانتاج المتاحة بشكل فعال.

– يجب أن يحدد المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والتنمية والادارة وغيرها الطاقات لإنجاز أغراض التنمية الاقتصادية.

– معرفة العناصر الانتاجية المتوفرة في الدولة حيث لا تكون خطط التنمية في وضع لا يتماشى مع الامكانيات المتاحة.

<sup>1</sup> - علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي – الواقع- العوائق- ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص11.

- يجب أن لا تتعارض أهداف الخطط التنموية في القطاعات الاقتصادية مع بعضها البعض.

كما يشترط لتحقيق التنمية الاقتصادية ضرورة توفير التسهيلات الاقتصادية " أسواق حرة"، " اعانات الدولة" التي تتعلق بخلق الفرص للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الانتاج والتبادل والاستهلاك. وضرورة توفير البيئة المناسبة للفرد وتمارس نشاطاته الاقتصادية بحرية كالترتيبات المتعلقة بالصحة والتعليم وغيرها من أساسيات الحياة وتوفير ضمانات الشفافية التي تعزز الثقة بين الأفراد فيما بينهم من جهة وبين الحكومات من جهة أخرى الأمر الذي يضمن الحرية في التعامل بين الأفراد على أساس ضمان الأخصام والسلامة<sup>1</sup>.

### الفرع الخامس: معيقات التنمية الاقتصادية

برزت منذ أواخر التسعينات مقاربات مختلفة جوهرية لعملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وأهدافها ومعوقاتها، نتج عنها المزيد من التركيز على الجوانب غير الاقتصادية المتعلقة بعملية التنمية، حيث بالنظر إلى نتائج المذهلة التي حققتها التنمية الاقتصادية خلال العقود الأخيرة على مستوى العالم مثل نمو التجارة العالمية والاستقرار الجزئي والنسبي للاقتصاد الكلي للاقتصادات المحلية، فإن هذا لم يكن كافياً لعملية التنمية التي تهدف إلى الرفع من المستوى المعيشي المتأثر بالعديد من المعوقات أهمها<sup>2</sup>:

1. **عوائق اقتصادية:** يرى بعض الاقتصاديين أن أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في البلدان يتمثل في:

1.1. **الدائرة المفرغة للفقر:** إن انخفاض الدخل في الدول النامية هو السبب الرئيسي لتدني معدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار مما يعني ضمناً انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي خصوصاً إذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلباً على الدخل الفردي والادخار الشخصي مما يستعصى على تلك البلدان التقدم في مسار التنمية، إلا إذا قامت بكسر حلقة الفقر وآثارها الجانبية، سواء الاعتماد على التمويل الخارجي لزيادة الاستثمار سبب عجز المدخرات المحلية وتدني الكفاءة الاستغلالية للطاقة الانتاجية المتاحة أو القيام بإصلاحات عميقة لعمل اقتصاد السوق.

1.2. **ضييق حجم السوق:** إذا كانت للتنمية الاقتصادية التأييد النظري فيما يخص تبني استراتيجيات التصنيع كمفتاح للتقدم الاقتصادي والذي تعاني منه البلدان النامية في شكل نقص السلع والخدمات الضرورية وغيرها، فإن تلك الاستراتيجيات تقتضي إنشاء المصانع الكبيرة الاستفادة من اقتصاديات الحجم

<sup>1</sup>- أحمد عارف العساف محمد حسين، الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص39.

<sup>2</sup>- كيداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص32 ص34.

في رفع كفاءة التشغيل والاستفادة كذلك من التطور التقني في خفض كلفة وحدة الانتاج وزيادة ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة. غير أن مرد عدم استطاعة تلك البلدان انشاء الوحدات الانتاجية الضخمة هو ضيق حجم السوق والذي يضيف إلى قصور الطلب المحلي عن استيعاب الطاقة القصوى للإنتاج، والذي تبين فيه الحلقة المفرغة للفقر.

**2. عوائق سامية ونظامية:** يرى بعض المفكرين الاقتصاديين المعاصرين أمثال سمير امين أن البلدان الصناعية تحمل مسؤولياتها تجاه البلدان النامية وما آلت إليه أوضاعها وهذا بتعويضها بدعم التنمية لديها. حيث أن معظمها كانت وطأة الاستعمار لفترة زمنية طويلة مما جعلها تعاني من تبعات ذلك من خلال:

**2.1. التبعية السياسية:** تعاني معظم الدول النامية التي كانت مستعمرة بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي إلا أن معظم أنظمتها الدستورية والقانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمرها، مما يجعلها معرضة للتهديد الأجنبي إذ تسير في نفس مسارها. كسن التشريعات المختلفة والتي تتعارض مع الأعراف والتقاليد المحلية، مما يجعلها تسيطر على تجارتها الخارجية والداخلية وجعلها فقط سوقا لمنتجاتها المصنعة، وممولاً لها بالمعادن الأولية الخام التي تتوفر لديها لتمنح بعد ذلك التحول السريع نحو التصنيع وبناء قاعدة صناعية محلية تعتمد على الذات فتقوى بذلك على بناء التكنولوجيا المحلية.

**2.2. عدم الاستقرار الأمني:** تتطلب عملية التنمية تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون وجود مناخ سياسي فعال يمنح الاستقرار الأمني، الذي يعتبر شرطاً ضرورياً لجذب المستثمرين ولهذا وجب على الحكومات في البلدان النامية تجنب الاضطرابات العرفية والأمنية وكذا المنازعات الخارجية واندماجها مع القانون الدولي سواء ما تعلق بتحرير الديموقراطية، أو ما تعلق بالحكم الراشد. مع ضرورة الحرص على الاستقرار الحكومات المنتخبة لفترة زمنية مقبولة تسمح بتنفيذ مخططات التنمية.

**3. عوائق اقتصادية اجتماعية:**

قد تكون لعملية التنمية الاقتصادية آثاراً سلبية في أوائل مراحلها على الفئات الدنيا في المجتمع، أي تدني مستوى دخولها، حيث ينعكس سلباً على الانفاق الاستهلاكي لتلك الفئات بما يتطلبه النمو من تشجيع القطاع الخاص وزيادة الطلب على التعليم والتدريس والتكوين كوسيلة لرفع الكفاءة الانتاجية والمهنية وزيادة حجم ونوعية السلع والخدمات المتداولة مما قد تكون له آثار على انتشار البطالة في صفوف الفئات التي يتمتع بها بقدر محدود من التعليم والتأهيل مقارنة بالفئات الأخرى. مما يجبر الحكومات على زيادة المخصصات المالية للإنفاق على التعليم والتكوين كإحدى السبل لرفع مداخيلهم وتحسين مستوى معيشتهم وذلك لتقليص الفجوة بينهم وبين الطبقات المتوسطة والغنية.

## المبحث الثاني: العلاقة بين الاستثمار العام والتنمية الاقتصادية

تعتمد الدولة على الاستثمارات العمومية بهدف وضع مجموعة من الأهداف تحاول الحكومة تحقيقها في المدى المتوسط أو الطويل، حيث عمل العديد من الاقتصاديين على توضيح العلاقة التي تجمع ما بين الاستثمار العمومي والتنمية الاقتصادية وما مدى تأثير هذا الأخير عليها والدور الذي يلعبه من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال إبراز الدور التي تلعبه النفقات العامة على تمويل الاستثمارات العمومية التي هي مصدرها الانفاق الحكومي وتكون على شكل برامج تنموية متواصلة حيث كل برنامج يحتوي على مجموعة من المشاريع محددة الأهداف.

### المطلب الأول: آثار الاستثمارات العمومية على التنمية الاقتصادية

ترجع دراسة آثار المشروعات العامة التي يقوم بها القطاع العمومي إلى أهمية دور هذه المشاريع في المجتمع بصفة عامة وفي الخطط التنموية بصفة خاصة وتظهر آثار هذه المشروعات في الآتي<sup>1</sup>:

#### الفرع الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية

1. العنصر البشري: فعملية الانفاق على استثمارات ومشروعات المنفعة العامة تعتبر وسيلة لزيادة معدلات التوظيف مثل مشاريع شق الطرقات وبناء المدارس والمستشفيات... إلخ. كما أن هذا الأمر من شأنه أن ينعكس على مستوى المعيشي للأفراد وعلى نوعية الخدمات المقدمة لهم من طرف الدولة.
2. زيادة فرص ومعدلات الاستثمار: حيث تعمل الحكومات على دعم المؤسسات العمومية التي تقوم بالاستثمارات العامة وذلك بمدّها بمختلف الوسائل اللازمة (رؤوس أموال، تقنيات متطورة، إدارة حديثة)، كما تعمل أيضا على متابعة عمل هذه المؤسسات وانفاقها بهدف خفض تكلفة المشاريع وهذا يؤدي إلى زيادة كفاءة العملية الانتاجية وبالتالي ارتفاع العائد العملية الاستثمارية.
3. زيادة القدرة التنافسية: مما لا شك فيه أن عملية الانفاق على الاستثمارات العمومية وتوفير الخدمة اللازمة لعملية الاستثمار وارتفاع مستوى كفاءة العمالة وتوفير البنية التحتية سوف يزيد من القدرة التنافسية بين مختلف الدول من أجل الاستثمار بالنصيب الأكبر من الاستثمارات المتدفقة.

<sup>1</sup> - أبو اسماعيل فؤاد، المرجع السابق، ص 25 ص 28.

4. ارتفاع التقدم الحضاري: إن توسع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية واخضاع الاقتصاد للإدارة من خلال خطط مركزية يمثل الأسلوب القادر على تخفيض التنمية الاقتصادية المنشودة بالمعدلات التي يمكن للدول النامية من اللحاق بركب النمو والتقدم، والاهتمام بمشروعات الاستثمار العام يساعد الحكومات في القضاء على ما تشعر به من ضعف. حيث يمكن لها أن تحسم الصراع بالعديد من الاستراتيجيات التنموية التي تعتبر عملية الاتفاق على مشروعات الاستثمار العام وترشيدها أحد أساليبها الاستراتيجية.

5. تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة: من خلال استخدام المشروع الاستثماري كآراء للإسراع بتنمية وتطوير بعض المناطق المعزولة.

6. تحقيق الاستقرار الاجتماعي والافلال من حالات التوتر: وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.

### الفرع الثاني: دور الاستثمارات العمومية في دعم وتشجيع النمو الاقتصادي

يلعب الاستثمار المباشر الذي يقوم به القطاع العام دورا مهما في تشجيع النمو الاقتصادي وذلك من خلال:

1. توفير رؤوس الأموال للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي والاستراتيجي والتي تكون ذات أهمية كبيرة سواء للمجتمع أو للاقتصاد خاصة في ظل عزوف القطاع الخاص عن القيام بها.

2. العمل على خلق التشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق توزيع الاستثمارات العامة على العديد من القطاعات الأمر الذي يشجع طلب القطاعات لبعضها البعض أو ما يسمى بالارتباط المتبادل بين المشروعات.

3. العمل على تعزيز فرص القطاع الخاص وذلك من خلال قيام الاستثمارات العامة بتوفير مشاريع البنية الأساسية والتي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها.

4. إمكانية التعرف على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وذلك من خلال ضمان كفاءة واستخدام وتوزيع الاستثمارات العامة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا ما يؤكد العلاقة المباشرة بين عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام وبين تخطيط الاستثمارات العامة بشكل خاص.

5. العمل على توجيه الخطط التنموية نحو تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على مصدر وحيد كمصدر رئيسي للدخل.

6. العمل على توسيع حجم السوق وبالتالي خلق حواجز الاستثمار وذلك من خلال القيام بحملة واسعة من الاستثمارات العمومية بشرط ضرورة تزامن هذه الاستثمارات لأن ذلك يجعل من كل مشروع سوقا لغيره من المشاريع الأخرى.

7. تهيئة و تعزيز المدخرات الوطنية وبالتالي ضمان مستوى ملائم لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية.

8. يؤثر الاستثمار العام ايجابيا على معدل الانتاجية والذي يتمثل في زيادة مستوى المهارات الفنية والمعرفة الفنية لدى العاملين في القطاع العام والتي سرعان ما تنتقل إلى فئات أخرى وإلى صناعات الأخرى في القطاع الخاص.

9. ضرورة مرونة وتوسيع الجهاز الانتاجي نتيجة للارتباط الوثيق بينه وبين زيادة الدخل من خلال ما يسمى أثر المضاعف حيث أن زيادة الانفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بأكبر من زيادة الانفاق الحكومي.

### المطلب الثاني: تصنيف الانفاق العام للدولة

توجد العديد من التصنيفات للإنفاق العام للدولة، ارتأينا إلى تبني تصنيف يخدم دراستنا، والذي من خلاله نصنف الإنفاق العام إلى ثلاثة أنواع رئيسية تتمثل في: الاستثمار في البنى التحتية، الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق العسكري<sup>1</sup>.

### الفرع الأول: تصنيف الإنفاق العام

1. **الاستثمارات في البنى التحتية:** تكتسي عملية الاستثمار في البنى التحتية أهمية كبيرة كونها تتميز بعدم القابلية للتجزئة، عدم القابلية للإحلال والثبات، إلا أن رأس المال في شكل بنى تحتية يكون في شكل الطرقات، الموانئ، السكك الحديدية، خطوط نقل المياه والغاز وشبكة الاتصالات... إلخ. والتي يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1.1. **بنى تحتية اقتصادية:** والتي تعتبر كدعامة للعملية الانتاجية والاستهلاك النهائي.

1.2. **بنى تحتية مؤسساتية:** وتضم البنى التحتية التي تشكل النظام القانوني والاداري لمختلف جوانب الحياة، سواء كانت اقتصادية ، اجتماعية وسياسية<sup>2</sup>.

1.3. **بنى تحتية اجتماعية:** والتي تخدم التعليم، الثقافة، الرياضة والصحة للأفراد المجتمع.

<sup>1</sup> - François Escalle, **maitriser les finances publique**, Edition economica, Paris, 2005, p205 .

<sup>2</sup> - Mary Pinn, **is all government capital**, (14) productive, fédéral Bank of Richmond , economic quarterly, USA , 1993, PP 55-58 .

2. **الإنفاق الاستهلاكي:** يؤثر الاستثمار على الناتج المحلي وذلك بحكم آثاره الخارجية الايجابية التي تساهم في رفع انتاجية القطاع الخاص. فالاستهلاك العام يساهم في رفع الانتاجية وذلك تبعا لقرارات الأفراد فيما يخص الادخار ومدى إمكانية الاحلال ما بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص.

3. **الإنفاق العسكري:** يتميز الإنفاق العسكري بخصائص عديدة تجعله يساهم في رفع إنتاجية الاقتصاد المحلي وأهمها أنه في كل الحالات لا يعتبر تذبذبا إذ أن رفعه يسمح بخلق وظائف دائمة ومن ثمة دخل جديد دائم في الاقتصاد. كما أن الرفع منه يواجه دائما باستجابة من طرف المنتجين، وذلك بحكم أنه قرار سياسي يمثل أمن الدولة وبالتالي مرونة العرض بالنسبة للإنفاق العسكري ترتفع دائما<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: العلاقة بين الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية

توجد مجموعة من العوامل والأسباب المؤدية إلى وجود علاقة تجمع بين الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية، إذ تختلف هذه العلاقة قد تكون سلبية أو تأخذ جانبا ايجابيا. يمن تلخيصها كما يلي:

1. **العلاقة السلبية:** هناك العديد من الأسباب تؤدي إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية حيث يمكن حصرها فيما يلي<sup>2</sup>:

1.1 **تكلفة التمويل:** إن الخيارات المطروحة أمام الدولة لتمويل إنفاقها العام لها آثار سلبية على الاقتصاد المحلي. فمثلا اللجوء إلى إقطاع الضرائب سواء من الأفراد أو المؤسسات يؤدي إلى الحد من الإنذار. وبالتالي انخفاض الاستثمار بشكل يوحى إلى انخفاض الانتاجية، أما الاقتراض يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ما يؤدي إلى تراجع دور القطاع الخاص. أما اللجوء إلى الاصدار النقدي يقابله خطر التضخم، إذ فإن هاجس يواجه عملية التمويل هي الآثار السلبية له مهما كان نوعه.

1.2 **أثر الإزاحة:** إن أكبر أثر سلبي لزيادة الإنفاق العام في أي اقتصاد يمثل إزاحة للقطاع الخاص. من النشاط الاقتصادي وذلك بحجم ندرة الموارد، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض في الناتج المحلي، وذلك بسبب انخفاض فعالية وكفاءة القطاع العام في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص.

1.3 **تكاليف الإعانات:** تحتاج مختلف البرامج الاقتصادية المخطط لها إلى إعانات حكومية جديدة، لكنها تؤدي إلى حدوث أثر سلبي على التنمية الاقتصادية ما يؤدي بأرباب العمل إلى الحد من تحسين وتطوير البنيات والطرق... إلخ.

<sup>2</sup>- DanialMitehel, **the impact of gouvernement spending on economicgrowththeheritage fondation**, N18313 USA, 2005, pp 4 -5.

**1.4. عدم الكفاءة:** يعتبر الإنفاق العام الأداة الأقل كفاءة في استعمال الموارد المتاحة في الاقتصاد، حيث أن الدولة ورغم توفيرها للخدمات الاجتماعية إلا أن القطاع الخاص يمكنه توفيره بجودة وكفاءة أفضل وتكلفة أقل. إذ أن القطاع الخاص ورغبته في التوسع والمنافسة، يؤدي إلى الرفع من كفاءة الخدمات المقدمة بشكل يفوق ما يقدمه القطاع العام.

**1.5. غياب الإبداع والابتكار:** حيث يعتبر أهم عنصر يفتقده النشاط الاقتصادي للقطاع العام سواء كان ذلك في الطرق الإنتاجية أو نوعية المنتجات، وذلك نتيجة لغياب المنافسة الذي يؤدي إلى ركود فكري وتكنولوجي بشكل ينعكس سلبا عن التنمية الاقتصادية.

**2. العلاقة الايجابية:** حتى تكون العلاقة إيجابية بين الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية يجب أن تتوفر بنية تحتية تشمل حركة عوامل الإنتاج، أضف لذلك بشبكة اتصال مطورة، الحفاظ على ملكية الخواص والمؤسسات، تنظيم الوقت وفقا لقوانين محددة. فالعلاقة الايجابية يعبر عنها في شكل التغير النسبي السنوي والنمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة، منها الكفاءة، التكنولوجيا، القدرة التنظيمية، التخصص الانتاجي، وكذا فترة الدراسة والمتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام.

### المبحث الثالث: الدراسات السابقة

اعتمدت غالبية الدراسات حول هذا الموضوع على المنهج الوصفي، التحليلي والقياسي لإبراز دور الانفاق الحكومي على النمو والتنمية الاقتصادية فمنهم من اعتمد على ظاهرة تزايد النفقات العامة لزيادة النمو الاقتصادي بهدف اشباع الحاجات العامة والرغبات المتزايدة للأفراد ، ومنهم من اعتمد على ظاهرة تدخل الدولة عن طريق زيادة الانفاق الحكومي بهدف زيادة حجم استثمارات القطاع العام لتحفيز النمو الاقتصادي وفيما يلي سنعرض بعض الدراسات السابقة. حيث سنذكر في المطلب الأول بعض من هذه الدراسات أما في المطلب الثاني سنتطرق إلى القيمة المضافة المستنتجة من خلال دراستنا.

### المطلب الأول: الدراسات السابقة

#### الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية:

1. دراسة بن قوية مختار سنة 2006 حول "أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1999-2006" حيث تطرق إلى الدور الاستثمارات العمومية في النمو الاقتصادي في الجزائر، بحث حول الدور الايجابي بينهما وذلك من خلال دراسة تقييمية للبرنامج الذي تبناه الاقتصاد الجزائري

خلال تلك الفترة. حيث خلص إلى أنه لا بد من وضع أولوية لقطاعات على حساب أخرى بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية<sup>1</sup>.

2. **دراسة بن مالك ودهان محمد حول " دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2001-2014".** حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم نتائج البرامج التنموية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال تلك الفترة من خلال الاطلاع على برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وأخيرا برنامج توطيد النمو الاقتصادي. حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن ميزانية الاقتصاد الجزائري يعني المشاريع مع إعادة تقسيمها من حيث سبب سوء التخطيط المالي.

3. **دراسة بودخدخ كريم (2010/2009)** والتي جاءت بأثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 توصلت الدراسة إلى أن سياسة الانفاق العام التوسعية المباشرة في الجزائر ساهمت في عودة الانتعاش الاقتصادي ولكن بشكل محدود مقارنة بضخامة حجم برامج الانفاق العام خلال الفترة 2001-2009 وأن النمو اقتصر على قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات.

#### الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1. **دراسة (Shenggen Rao 2003)** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في 43 دولة نامية من آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية في الفترة الممتدة من (1980-1998) وأوضحت النتائج أن للإنفاق الحكومي الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي في هذه الدول، لكن هذا الأثر يختلف من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر.

2. **دراسة (Tran et Haseyun 2009)** وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل علاقة الإنفاق العام مع نمو الدخل وعجز الميزانية للإيرادات الحكومية للاقتصاد التركي للفترة (1950-2004) استخدمت الدراسة تقنية الاقتصاد القياسي لتحليل العلاقات الاقتصادية طويلة المدى، وأظهرت النتائج أن السببية بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي هي ثنائية الاتجاه.

3. **دراسة (Afzal et Qaisar 2010)** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة النسبية بين الإنفاق العام مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لاختيار فرضية حاجز لكل من دولة غامبيا، نيجيريا وغانا وأطرحت النتائج أنه لا وجود للنسبية بين المتغيرين في كلا من الاتجاهين.

4. دراسة **Santiago Herrera 2007** تحت عنوان **Public expenditure and growth** والتي خلصت إلى أن تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي وهو تأثير ايجابي شرط أن تكون الفائدة الحدية للانفاق الحكومي تزيد عن التكلفة الحدية لرأس المال العام، حيث قارنت الدراسة بين التكاليف وفوائد الانفاق العام لقياس العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي.

#### المطلب الثاني: القيمة المضافة

بعد الاطلاع على مختلف الدراسات السابقة في هذا المجال وبعد الاطلاع على النتائج المتوصل إليها كل حسب طريقته وطبيعة منهجه فمنهم من اعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي ومنهم من اعتمد على المنهج القياسي و منهم من توصل إلى أن الانفاق الحكومي له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي لكنه يختلف من دولة لأخرى ومنهم من وضع أولوية القطاعات على حساب قطاعات أخرى بهدف زيادة الطاقة الانتاجية ومنهم من خلص إلى أن الميزانية الاقتصاد الجزائري تفتقر إلى تقنية ترشيد النفقات العامة بالإضافة إلى تسجيل عجز في تنفيذ بعض المشاريع مع اعادة تقييمها من جديد بسبب سوء التخطيط المالي.. إلخ.

وبعد الدراسة والتحليل وتقييم لمختلف جوانبها اتضح لنا وجود علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية والاستثمار العام وذلك بهدف تفعيل الطلب الكلي لتحقيق تنمية اقتصادية متينة تدعو إلى بنية اقتصادية سليمة وقوية وكذلك يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي وتأثيره على التنمية الاقتصادية وذلك بتوجيه الانفاق العام. وكما أن تأثير البرامج التنموية في الفترة من 2001-2019 على النمو والتنمية الاقتصادية محدود كونه لا يمس القطاعات المنتجة والتي يكون عائدها مرتفع في حين يعتبر قطاع المحروقات المساهم الأكبر في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وهو قطاع غير متحكم فيه تدبب أسعار النفط.

وكذلك وجب على الحكومة الجزائرية أن تبني استراتيجيات تنموية جديدة طويلة المدى ويكون تمويلها خارج قطاع المحروقات لأن الآثار الايجابية لأي استراتيجية أو مخطط تنموي لا تظهر نتائجه في المدى البعيد أما في المدى القصير يكون الانفاق على المشروعات العامة له آثار سلبية مع ضرورة حوكمة النفقات العامة التي تؤدي إلى تحسين معدلات النمو القطاعية مما يسمح بتنويع الاقتصاد الوطني.

## خلاصة الفصل الأول:

من خلال تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف التعاريف والمفاهيم الأساسية حول الاستثمار العمومي وذلك بعرض أهم التعاريف من قبل الاقتصاديين والمفكرين والباحثين. حيث أصبح من الواضح الآن أن الاستثمار العام يعتبر كأحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكبرى وله بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية باعتباره يرتبط ارتباطا شديدا بالدخل القومي.

وما يمكن استنتاجه كذلك في هذا الفصل أن الهدف العام للاستثمار العمومي يختلف من دولة لأخرى ويختلف كذلك من جهة السياسات الاقتصادية والمالية المطبقة في ذلك البلد؟ أو الاقتصاد وفقا لمتطلبات التنمية الاقتصادية.

ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب على الدولة ( الحكومة ) التدخل وإبراز دورها من خلال نفقاتها العامة كأداة وعامل أساسي لتحفيز النشاط الاقتصادي رفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك بتأثير الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية من خلال البرامج التنموية والإشراف على الاستثمارات العمومية في بعض القطاعات الاستراتيجية والحساسة.

## الفصل الثاني

تقييم وتحليل أثر الاستثمارات العمومية

في تحقيق التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر)

اختارت السلطات العمومية سياسة الانفاق الحكومي لإعادة دفع عجلة التنمية الاقتصادية باعتمادها سياسة الانعاش الاقتصادي والذي يعتمد على استراتيجية الاستثمارات العمومية تبحث من خلالها الحكومة الجزائرية إلى بناء اقتصاد قوي يمكنها من الاعتماد على قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات، يهدف خلق المزيد من فرص العمل وتقليل فاتورة الاستيراد وتتنوع الصادرات وتخفيف معدلات البطالة ومعدلات التضخم وكذلك زيادة معدلات النمو الاقتصادي والذي بدوره يؤثر على التنمية الاقتصادية. ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى تقييم وتحليل أثر الاستثمارات العمومية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين وفصلنا كل مبحث إلى مطلبين وهذا على النحو التالي:

**المبحث الأول: واقع الاستثمارات العمومية في الجزائر.**

**المطلب الأول: تطور الاستثمارات العمومية وعرض البرامج التنموية.**

**المطلب الثاني: سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر.**

**المبحث الثاني: تقييم مخططات البرامج التنموية وفقا للاستثمارات العمومية في الجزائر.**

**المطلب الأول: تأثير البرامج التنموية على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر.**

**المطلب الثاني: تقييم أثر سياسة الاستثمارات العمومية في الجزائر على التنمية الاقتصادية.**

## المبحث الأول: واقع الاستثمارات العمومية في الجزائر

ساهمت الرؤية السياسية بعد الاستقلال في جعل الاقتصاد الوطني خاضعا لمركزية القرار وبالتالي كانت السياسة التنموية المنتهجة تعتمد على الخطط التنموية التي تسطرها وتنفذها السلطات العمومية. كما حافظت الاستثمارات العمومية على ريادتها في الثمانينات والتسعينات بسبب مواصلة الاعتماد الكبير على العائدات النفطية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب ضعف القطاع الخاص وعدم وجود النصوص القانونية التي تحفز على الاستثمار، حيث في هذا المبحث سنتطرق إلى تطور الاستثمارات العمومية في الجزائر وكذلك عرض مختلف البرامج التنموية والتركيز على سياسة الإنعاش الاقتصادي وفعاليتها.

### المطلب الأول: تطور الاستثمارات العمومية في الجزائر وعرض البرامج التنموية

#### الفرع الأول: تطور الاستثمارات العمومية في الجزائر

إذا ما تتبعنا تطور الاستثمارات العمومية في الجزائر نجدها قد مرت بعدة فترات ترتبط في غالبها بتوجيهات السلطة الحاكمة في كل فترة، لكن بالإمكان تقسيم هذه الفترات على الشكل التالي:

#### 1. الفترة من الاستقلال إلى 1980:

– نظرا للمخلفات السلبية الكبيرة التي تركها الاستعمار الفرنسي فقد كانت الوضعية الاقتصادية غداة الاستقلال صعبة للغاية بسبب تركيز الصناعات الأساسية والأنشطة التحويلية بيد المعمرين وهيمنتهم على أغلب المؤسسات القائمة. مما أفرز بشبكات مصالح اقتصادية قائمة على نهب الثروات.

– مما أدى بالسلطة السياسية القائمة آنذاك بتبني النهج الاشتراكي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكافة الأفراد. حيث قرر مجلس الثورة سنة 1966 مبدأ التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أقرت الحكومة خطة تنموية طموحة تمتد للفترة 1966-1980 تخللها كل من المخطط الثلاثي (1967-1969)، والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977). وهذا بهدف استكمال الاستقلال الوطني. ورغم أن مخططات التنمية خلال هذه الفترة أدت إلى إحداث تحولات عميقة في الاقتصاد الجزائري إلا أن النتائج لم تكن في مستوى الاستثمارات الكبيرة كما تم تسجيل زيادة في تكاليف المشاريع وتأخر في الإنجاز<sup>32</sup>.

#### 2. الفترة بين (1980-1989):

– في بداية الثمانينات قامت الحكومة الجزائرية بتغيير الاستراتيجية التنموية عن طريق إدخال جملة من الإصلاحات بالاعتماد على مخططين خماسيين يرتكزان على مجموعة من المشاريع الاستثمارية، المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، غير أن طموحات الإصلاح الاقتصادي اصطدمت في نهاية الفترة بالانخفاض الحاد في أسعار المحروقات.

<sup>32</sup>- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقسيم البرامج الاستثمارية والمؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001\_2014)"، جامعة سطيف، 1، 11\_12 مارس 2013، ص02.

- حيث عرفت فترة المخطط الأول (1980-1984) ارتفاعا ملحوظا في أسعار المحروقات وصل إلى أكثر من 35 دولارا للبرميل الواحد سنة 1981، بعد أن كان أقل من 18 دولارا للبرميل سنة 1979. هذا ما شجع السلطات العمومية على رفع حجم الاستثمارات إلى أكثر من 156 مليار دينار سمحت بخلق 140 ألف منصب شغل سنويا، بينما تأثر المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) سلبا بالأزمة النفطية سنة 1986 حيث انخفضت أسعار البترول إلى أقل من 13 دولار للبرميل سنة 1986 بعد أن تجاوزت 27 دولار سنة 1985. وهذا ما تسبب في توقف سلسلة الاستثمارات العمومية وتأزم وضع الاقتصاد الوطني، حيث انخفضت معدلات التشغيل إلى حوالي 75 ألف منصب شغل سنويا كما عرف معدل البطالة ارتفاعا كبيرا وصل إلى 17,89% بعد أن كانت 13,68% خلال المخطط الخماسي الأول<sup>33</sup>.

### 3. الفترة بين (1990-1999):

- دفعت تداعيات أزمة 1986 الجزائر إلى الانطلاق في مجموعة من الإصلاحات وإعادة النظر في السياسة المالية المتبعة بهدف تقليص حجم الانفاق الحكومي وخفض عجز الميزانية وعموما فقد تستهدف السنوات التي عقت الأزمة انخفاضا ملحوظا في حجم عدد الاستثمارات العمومية.

- كانت نتائج تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المسجلة سنة 1991 مشجعة حيث تم تحقيق فائض في الميزانية تجاوز 36 مليار دج. لكن سرعان ما تهاوت أسعار المحروقات مجددا خلال الفترة (1991-1993) حيث انخفضت من حوالي 29 دولار للبرميل إلى أقل من 19 دولار للبرميل لتعود حالة العجز الميزانية سنة 1992 بأكثر من 108 مليار دج وحوالي 163 مليار دج سنة 1993. أما معدلات البطالة فارتفعت إلى أكثر من 23% سنة 1993، ورغم هذه المؤشرات السلبية فقد واصلت السلطات العمومية في الجزائر تطبيق الإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف المؤسسات الدولية لتعيد التوازن للميزانية سنتي 1996 و1997 كما تمكنت من مواصلة بعض المشاريع الاستثمارية في إطار سياسة ترشيد الاستثمارات العمومية<sup>34</sup>.

- أما خلال سنتي 1999 و2000 فقد أدى التغيير في السلطة السياسية (الانتخابات الرئاسية أفريل 1999) إلى انتهاج سياسية اقتصادية ذات صبغة اجتماعية تركز على التوسع في الانفاق الحكومي بهدف مساعدة السكان ومعالجة مخلفات الأزمة الأمنية غير أن قلة الامكانيات المالية خلال هاتين السنتين جعل الاستثمارات العمومية ضعيفة نسبيا إذا تم مقارنتها مع عدد وحجم الاستثمارات العمومية التي تم ممارستها ابتداء من سنة 2001.

### 4. الفترة بين (2001-2014) (فترة البرامج التنموية):

<sup>33</sup>- عويبي وردة، البطالة واتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وأسعار النفط - حالة الجزائر-، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد 39، سبتمبر 2014، ص19،  
<sup>34</sup>- عويبي وردة، المرجع السابق، ص20

- بعد أن عرفت مؤشرات الاقتصاد الكلي نوعا من الاستقرار انطلقت الجزائر سنة 2000 في سلسلة من الاستثمارات العمومية<sup>35</sup>. وذلك عن طريق مجموعة كبيرة من المشاريع شملت مختلف القطاعات كالتعليم والصحة والطرق والسدود وشبكات الماء والكهرباء من أجل تحسين معيشة السكان في كل جهات الوطن وتوفير البنية التحتية الضرورية للأنشطة الاقتصادية بشكل يسمح بزيادة الانتاج الوطني وتنمية جميع القطاعات.

- هذه الاستثمارات العمومية جاءت على شكل مجموعة من البرامج التنموية المتواصلة كل برنامج تنموي يحوي مجموعة من المحاور يتضمن لكل محور بدوره مجموعة من المشاريع محددة الأهداف، شملت هذه الأهداف تطوير البنية التحتية من خلال تطوير شبكات الطرق والسكك الحديدية وتجديد المطارات والموانئ وإنشاء السدود وشبكات الري والغاز والربط بالكهرباء وكذا تشجيع الأنشطة الانتاجية الصناعية والفلاحية إضافة إلى تنمية الموارد البشرية وتطوير التعليم والتكوين وقطاع الصحة.

- وقد شملت هذه البرامج التنموية في كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة (2001-2004) ثم تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو في الفترة (2005-2009)، الذي كتن مواصلة للبرنامج الأول لكن بمخططات مالية أكبر. وقد أرفق البرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا، وجاء بعد ذلك البرنامج التنموي الأضخم منذ الاستقلال وهو البرنامج الخماسي الخاص بالفترة (2010-2014).

### 1. الفترة الممتدة بين (2001-2004):

- تم خلال هذه الفترة إطلاق مجموعة من المشاريع العمومية ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي قدره 525 مليار دج (حوالي 07 مليار دولار)، قصد تشجيع ومراقبة الأنشطة الانتاجية الفلاحية وتحسين الخدمات العمومية في مجالات الري والنقل، البنية التحتية وتحسين حياة السكان<sup>36</sup>.

- يتضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أربعة قطاعات رئيسية هي الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية، التنمية المحلية والبشرية، الفلاحة والصيد البحري ودعم الإصلاحات. ويلخص الجدول التالي تكلفة ونسبة كل قطاع من هذه الإصلاحات

<sup>35</sup> -Rapport 2003 « Evolution économique et monétaire en Algérie » la banque d'Algérie ,p2

<sup>36</sup> -Rapport national sur les objectifs du millénaire par le développement Algérie , le gouvernement Algérien, juillet 2005, p11

الجدول رقم (01): قطاعات الإنعاش الاقتصادي.

النسبة المئوية (%)	المجموع (مليار دج)	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاع
40,1	210,5	2,0	37,6	70,2	100,7	الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية
38,8	204,2	6,5	53,1	72,8	71,8	التنمية والبشرية المحلية
38,8	65,4	12,0	22,5	20,3	10,6	الزراعة والتربية البحرية
8,6	45,0	0	0	15,0	30,0	دعم الإصلاحات
100	525,0	20,5	113,9	185,9	205,4	المجموع

المصدر: تقرير "الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر - السداسي الثاني لسنة 2001" المجلس الوطني الاقتصادي CNES، ص 87.

2. الفترة الممتدة بين (2005-2009):

- شجعت النتائج التي تحققت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وارتفاع العائدات النفطية السلطات العمومية على مواصلة سلسلة الاستثمارات العمومية بمخصصات مالية أكبر من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو في الفترة (2005-2009)<sup>37</sup>.

- بلغت هذه المخصصات المالية 4203 مليار دج (حوالي 55 مليار دولار أمريكي). تضمن البرنامج التكميلي خمسة أبواب هي<sup>38</sup>:

أ. تحسين الظروف المعيشية للسكان: بلغت تكاليف هذا الباب 1,908,5 مليار دج ما يمثل نسبة 45,5% من التكلفة الاجمالية.

ب. تطوير المنشآت الأساسية: بلغت مخصصات باب تطوير المنشآت الأساسية 1,703,1 مليار دج أي ما يمثل نسبة 40,5% من الغلاف الإجمالي.

<sup>37</sup>- عروض وزير المالية السيد "مراد مدلسي" لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية لمداولات مجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005، ص 07.

<sup>38</sup>- ملف البرنامج الخامس للتنمية (2010-2014)، مصالح رئاسة الحكومة، أوت 2010.

- ج. دعم التنمية الاقتصادية: بلغت تكلفة مشاريع دعم التنمية الاقتصادية 337,2 مليار دج وقد تم التركيز على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 90% حيث بلغت مخصصاته حوالي 300 مليار دج.
- د. تطوير الخدمة الوطنية: بلغت تكاليف المشاريع المتعلقة بتطوير الخدمات العمومية من البرنامج التكميلي لدعم النمو 203,9 مليار دج.
- هـ. تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال: خصص لهذا الباب 50 مليار دج من مجموع التكلفة الكلية للبرنامج التكميلي.

وتجدر الإشارة إلى أن مبلغ 55 مليار دولار مثل المخصصات الأولية عند اطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث تشير بعض الاحصائيات إلى وصول تكلفته إلى حوالي 114 مليار دولار<sup>39</sup>. وبإضافة مبالغ البرنامجين التكميليين له الخاصين بالجنوب والهضاب العليا للفترة بين 2006-2009 تجاوزت التكاليف 13809 مليار دج أي ما يعادل حوالي 180 مليار دولار<sup>40</sup>.

### 3. الفترة الممتدة بين (2010-2014):

عرفت هذه الفترة الشروع في أكبر برنامج تنموي عرفته الجزائر منذ الاستقلال وهو البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014، وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي يتم رسده لإنجاز مختلف المشاريع التي تضمنها البرنامج، حيث قدر هذا الغلاف بمبلغ 21,214 مليار دج أي حوالي 286 مليار دولار<sup>41</sup>. وقد استهدف البرنامج الخماسي 2010-2014 تحقيق هدفين رئيسيين وهما:

1. مواصلة المشاريع الاستثمارية الخاصة بالبرنامج السابق والمتعلقة بمشاريع الطرق والسكك الحديدية والمياه، وقد خصص لهذا النوع من المشاريع مبلغ 9,700 مليار دج أي حوالي 130 مليار دولار.
2. إطلاق مشاريع جديدة من مختلف القطاعات بمبلغ 11534 مليار دج حوالي 156 مليار دولار وقد تضمن البرنامج الخماسي التنموي خلال الفترة 2010-2014 المحاور الرئيسية التالية:

- أ. تحسين التنمية البشرية: خصص البرنامج الخماسي التنموي 40% من تكلفته الإجمالية لتحسين التنمية البشرية.
- ب. تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية: خصص البرنامج الخماسي التنموي 2010-2014 حوالي 40% من تطوير الهياكل الأساسية وتحسين الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين.
- ج. برامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني: أما المشاريع المتعلقة بدعم تنمية الاقتصاد فقد خصص البرنامج الخماسي لها أكثر من 1,500 مليار دج.

<sup>39</sup>-Rapport n°36270 -DZ , VOLUME 1 ( texte principal) « République Algérienne à la recherche d'un investissement public de qualité » la banque mondial , 15 aout 2007, p13.

<sup>40</sup>-Note de présentation du projet d'ordonnance partant loi de finances complémentaire, ministre des fin.

<sup>41</sup>-ملف "البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)" مصالح رئاسة الحكومة، أوت 2010.

د. تطوير اقتصاد المعرفة: كما خصصت السلطات العمومية في البرنامج الخماسي التكميلي حوالي 205 مليار دج لدعم المشاريع المتعلقة بالبحث العلمي وعصرنة مؤسسات التعليم والتكوين.

### الفرع الثاني: عرض مختلف البرامج التنموية (2001-2014):

تمارس الاستثمارات العمومية دورا قياديا في عملية التنمية الاقتصادية خاصة في ظل عزوف القطاع الخاص لمجموعة من الأسباب والاعتبارات، ولهذا تبنت الجزائر سياسة توسعية قائمة على مجموعة كبيرة من المشاريع العامة ضمن خطة التنمية خاصة خلال هاته الفترة من خلال مجموعة من البرامج والتي تسعى إلى تحقيق أهداف محددة ورصدت مبالغ مالية معتبرة، وتمثلت هذه البرامج فيما يلي:

- أ. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.
- ب. برنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.
- ج. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

### أ. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

هو برنامج خصص له مبلغ 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، امتد من الفترة 2001 إلى غاية 2004 يركز على الاستثمار العمومي وعصرنة الهياكل الاقتصادية وموجه لدعم المؤسسات والأنشطة الانتاجية، أما محاوره الكبرى فتكمن في:

- دعم النشاطات الانتاجية ( الفلاحة، الصيد وموارد الصيدية... إلخ).
- التنمية المحلية والبشرية (التنمية المحلية، التشغيل والحماية الاجتماعية... إلخ).
- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الاطار المعيشي ( البنية التحتية.. إلخ).

أما أهم نتائج وإنجازات فهذا يتلخص فيما يلي<sup>42</sup>:

- تراجع في معدلات البطالة من 29% إلى 24%.
- انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية.
- نمو مستمر حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي للفترة بين 2001-2004 معدل 4,4% في حين بلغ متوسط النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بنسبة 4,9%.
- إن الملاحظ على سياسة الإنعاش الاقتصادي هي أنها سياسة تعتمد على تنشيط وتحفيز الطلب لزيادة النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق الزيادة الكبيرة والمستمرة في حجم الاستثمارات العمومية وزيادة الاستهلاك

<sup>42</sup> - كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المركز الجامعي، خنشلة، العدد السابع، جوان 2010، ص 17.

النهائي، أما فيما يخص زيادة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات فهي ناتجة عن الانتعاش الكبير لقطاع الأشغال العمومية والبناء بالإضافة إلى قطاع الزراعة. حيث أن سنوات 2001-2004 عرفت معدلات نمو قياسية بلغت في سنة 2003 نسبة 60,9% وهي أحسن نسبة من بين تسع معدلات ضمن الشراكة الأورو متوسطة وهذا حسب تقرير اللجنة الأوروبية المنشور في بروكسل.

#### ب. برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) (برنامج دعم النمو الأول):

بعد سياسة الانعاش الاقتصادي أتت سياسة دعم النمو وهي أيضا سياسة تعتمد على تنشيط الطلب لزيادة النمو الاقتصادي حيث تم تخصيص مبلغ 8705 مليار دج أي 144 مليار دولار أمريكي أما محاوره الكبرى فتمثلت في:

- برنامج تحسين مستوى معيشة السكان (النقل، الصحة والتعليم... إلخ).
- دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة، الصناعة التقليدية والفلاحة... إلخ).
- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها (العدالة والاتصالات.. إلخ).

يجب التذكير بأن قطاع الأشغال العمومية في إطار برنامج الخماسي الأول رصد له مبلغ 36 مليار دولار، هذا المبلغ سمح بصيانة وتنمية 67 ألف و 369 كم من شبكة الطرقات، وبناء 1250 منشأة فنية وعليه فحالة الشبكة الوطنية للطرقات تعتبر مقبولة إلى درجة متقدمة بلغت 95% بالنسبة للطرق الوطنية و 75% للطرق الولائية و 71% بالنسبة للطرق البلدية. كما سمح نفس البرنامج بإنجاز طرق جديدة بطول 1720 كم قيد الانتهاء، كما سمح بتنمية الطريق العابر للصحراء، بالإضافة إلى تعزيز 21 منشأة بحرية وبناء 11 ميناء جديد.

من إنجازات هذا البرنامج نذكر أنه سمح بإنشاء 3500 شركة جديدة و 150 مكتب دراسات وسمح بخلق 561 ألف منصب عمل.

بالنسبة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الأول) ورغم إنجازاته فيما يخص السكن دعم الأنشطة الانتاجية ومشاريع البنية التحتية وكل هذا يدخل في إطار بعث حركية واستمرارية للنمو إلا أن هناك جملة من المآخذ على تطبيق هذا البرنامج أهمها:

- التأخر الكبير في إنجاز المشاريع المرصودة لاسيما الهيكلية (ميثرو الجزائر، ثرامواي، الطريق السيار والسود... إلخ)، هذا التأخر ترتب عليه ارتفاع في التكاليف حيث قدرت مبالغ إعادة التقييم لبرنامج دعم النمو الاقتصادي خارج المحروقات (أعلى نسبة سنة 2001 بمعدل 9,3% وبمتوسط عام 5% والتي أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات الاقتصادية خارج المحروقات<sup>43</sup>.
- وتشير إلى أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة خارج المحروقات تبقى ضعيفة ولا ترقى للمستوى المطلوب وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك امكانية لإحداث تغيير كبير على مستوى التشغيل خاصة وأن مساهمة

<sup>43</sup> - محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وآثارها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد العاشر، 2012، ص153.

القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي بقيت محدودة حوالي 2,6% (تراوحت بين 0,8% سنة 2007 و 4,7% سنة 2009)<sup>44</sup>.

### ج. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

خصص له مبلغ 21214 مليار دينار أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار وهذا المبلغ في شقين:

– اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار.

– استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها بمبلغ 130 مليار دولار.

وخصص لهذا البرنامج 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي الخامس، وعموما يمكن حصر أهدافه في<sup>45</sup>:

– تحسين التنمية البشرية.

– مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

– دعم تنمية الاقتصاد الوطني.

– التنمية الصناعية.

– تطوير اقتصاد المعرفة.

أ. **عصرنة الإدارة:** جاء البرنامج الخماسي (2010-2015) ليعزز البرامج السابقة وهو يندرج في منطوق تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى السماح بتحسين اطار وظروف حياة السكان وأن يوضع في متناول المواطنين والمستعملين خدمة عمومية فعالة وناجعة تقوم بها ادارة عمومية عصرية في امكاناتها ومناهجها ومتجانسة ومثمرة في عملها. وترتكز على ضرورة اشتراك الجماعات المحلية وجميع الفاعلين المحليين بما في ذلك المجتمع المدني في تسيير أكثر فاعلية كون تحسين الاطار المعيشي للسكان ورفاهيتهم تمثل الغاية ذاتها للمجهود الاستثنائي لتمويل التنمية ورصد لهذا الهدف مبلغ 1790 دينار.

ب. **تطوير القطاع المالي:** سطر البرنامج الخماسي أهداف محددة فيما يتعلق بالقطاع المالي وذلك كخطوة جوهرية لجلب الاستثمارات الأجنبية، في اطار ديناميكية إعادة بناء وطني من خلال تنويع النمو والتخفيف من قيد التبعية لمورد المحروقات، حيث يهدف البرنامج إلى استكمال المشاريع الكبرى التي تمت مباشرتها واطلاق مشاريع جديدة في مجالات التنمية البشرية وتطوير المنشآت القاعدية ودعم تنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع استحداث مناصب الشغل.

ج. **الشغل:** ومن بين أهم محاور البرنامج الخماسي القضاء على أزمة البطالة حيث سطر برنامج بخلق ثلاثة ملايين منصب شغل وسيكون ذلك في المتناول بفضل الاستثمارات العامة والمشاريع الكبيرة في مجال الشغل لاسيما فيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة للسكان إلى جانب دعم وتقوية الهياكل الاقتصادية للبلاد.

<sup>44</sup> - المرجع نفسه، ص154.

<sup>45</sup> - موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار [www.andidz](http://www.andidz)

د. التنمية الاقتصادية: تم رصد 1566 مليار دينار للتنمية الاقتصادية موزعة على قطاع الفلاحة والصيد البحري والصناعة.

### المطلب الثاني: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

إن استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 تندرج ضمن المستوى الداخلي في الدعم، والذي جسده ضمن برامج طموحة في صيغة برنامج لانعاش اقتصادها الهش والمعتمد بغالبية على قطاع المحروقات. فهذه السياسة تتطلب توفير مجموعة من الشروط والخصائص حتى تحقق أهدافها، لكن سنتطرق أولاً إلى سياسة الانعاش الاقتصادي.

#### الفرع الأول: برنامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014:

إن استراتيجية النمو المحلية في الجزائر تندرج على المستوى الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج التنموية، برنامج لدعم الانعاش الاقتصادي (2001-2014) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، والبرنامج الخماسي (2010-2014).

#### 1. لمحة عن سياسة الانعاش الاقتصادي: تلعب سياسة الانعاش الاقتصادي دوراً هاماً يمكن تعريفه كما يلي:

**1.1 مفهوم سياسة الانعاش الاقتصادي:** تعتبر سياسة الانعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب حيث يمكن تصنيفها في خانة السياسات الظرفية. وبالتالي تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة مثل الوسائل الميزانية، والوسائل التقليدية وغالباً ما تكون ذات توجيه كينزي، حيث تتبنى برنامجاً لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص أو العام. سواء كان استهلاكياً أو استثمارياً قصد تحفيز الإنتاج، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة كما يمكن تصنيف سياسة العرض بمثابة تنشيط العرض بدلاً للطلب، ورغم من كونها ذات طابع هيكلية أكثر منه ظرفية<sup>46</sup>.

#### 1.2 وسائل سياسة الانعاش الاقتصادي: للقيام بسياسة الانعاش الاقتصادي تستعمل الدولة الوسائل

المتاحة لها لتنشيط الطلب الكلي، العرض الكلي أو كلاهما معاً<sup>47</sup>:

أ. **السياسة الأولى:** التي تتم عن طريق التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع. كما نجد أن الإنفاق العمومي الكلي سواء كان استهلاكياً أو استثمارياً والذي يزيد من طلب الدولة في شاكلة البنى التحتية، أو عن طريق تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، ومن تم تحفيز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وانهاشه.

<sup>46</sup>- خالد واصف الزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص325.

<sup>47</sup>- المرجع نفسه، ص326.

ب. **السياسة الثانية:** المتمثلة في الانعاش الاقتصادي عن طريق العرض تكون في الغالب عن طريق وسيلتين أساسيتين أولاهما وجوب توفير وسائل لازمة لزيادة إنتاج المؤسسات خاصة التي تمكنها من القيام باستثمارات جديدة، عن طريق تحفيز العبيء الضريبي لها. وكذا القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتوسيع نشاطاتها مثل شبكات النقل والاتصالات، و برامج التكوين المهني والدراسي... إلخ. والهدف هو خلق وفرات خارجية هامة للمؤسسات.

### 1.3. الشروط العامة لتطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي

حتى تكون سياسة الانعاش الاقتصادي فعالة لابد من توفر بعض من الشروط نذكر منها<sup>48</sup>:

- يجب أن تتوفر الوسائل اللازمة لزيادة انتاجية المؤسسات، لذا تطلب منها توفير مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب، ألا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب بواسطة المنتجات الأجنبية ما يؤدي إلى إضعاف الميزان التجاري.

- يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا وألا تكون الزيادة في الإنتاج مصحوبة بالزيادة في الاستيراد.  
- يجب أن لا تتسرع المؤسسات في زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة لتلبية الطلب الإضافي.  
- إن سياسة الانعاش تكون فعالة إذا كان الناتج المحلي الخام الفعلي بدون تضخم كبير، وبدون عجز خارجي، وتبعاً لذلك يصبح من الضروري القيام بمقارنة بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج المحلي الخام الفعلي، أي حساب الفرق بينهما. لكن الإشكال المطروح الآن على المستوى المحلي لا يتعلق فقط حول فعالية سياسة الانعاش وإنما أيضا القدرة على مواجهة كلفتها المستقبلية خاصة، أي أن الدين العمومي المتراكم له آثار سلبية على النشاط الاقتصادي وعلى المالية العمومية للدولة في المدى المتوسط وبالأخص على مستقبل الأجيال القادمة.

### 2. المؤشرات الرجعية لبرنامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر

سمحت الظروف الاقتصادية بعد ارتفاع النفط بتطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي حيث تمكن المؤشرات المرجعية المضي قدما في تنفيذ تلك البرامج التنموية المنطوية تحت اسم برنامج الانعاش الاقتصادي في القيم الآتية:

<sup>48</sup> -J. Bernond, mieux comprendre l'économie, Edition, l'iris, Paris, France, 1991, p232.

جدول رقم (2): المؤشرات المرجعية لتطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر

البيان	السعر المرجعي للبرميل بالدولار	نسبة الصرف محددة بالدولار	معدل النمو الاقتصادي	نسبة النمو خارج المحروقات	نسبة التضخم %	الواردات على أساس البرميل ب 60دولار	الميزان التجاري مليار دينار	صندوق ضبط الايرادات مليار دينار	نسبة عجز الميزانية	النفقات العامة مليار دينار
المبلغ	37	74	4%	6%	5,3	37,6	6,8	780	28%	6618

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات من نفس المرجع السابق

من خلال الجدول نلاحظ توفر كل المؤشرات اللازمة لتطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي فمثلا في سنة 2000 كان معدل التضخم مساوي 3%، أما الفائض في الميزان التجاري فقد بلغ 113 مليار دينار، أما سعر البرميل فكان في حدود 51 دولار. كما كان معدل النمو الاقتصادي قد بلغ 3,3% فهذه المعطيات شجعت على المضي قدما في انجاز المشاريع التي تم التخطيط لها وفقا لبرنامج الانعاش الاقتصادي.

الفرع الثاني : مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2014)

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث الموارد الالية الوفيرة المتأتية من عائدات النفط. وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها خلال الفترة 2001-2014 وقد تمثلت هذه البرامج في المخططات التالية:

1. برنامج دعم الانعاش الاقتصادي Programme de soutien a la relance économique :

أو ما يسمى المخطط الثلاثي 2001-2004 « PSRE » الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار أي ما يعادل 07 مليار دولار كما استفاد من مبلغ اضافي ليصبح 1216 مليار دينار أي ما يعادل 16 مليار دولار. وذلك بعد اضافة مشاريع جديدة له مع اجراء تقييم للمشاريع المبرمجة سابقا. حيث يتمحور هذا البرنامج حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية مع دعم الاصلاحات في مختلف القطاعات، أضف إلى ذلك التنمية المحلية والبشرية وذلك ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (03): مخطط دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 (الوحدة مليار دينار).

النسب	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاعات
%40,1	210,5	2	37,6	70,2	100,7	أشغال كبرى وهيكل قاعدية
%38,8	204,2	6,5	53,1	72,8	71,8	تنمية محلية وبشرية
%12,4	65,4	12	22,5	20,3	10,6	قطاع الفلاحة والصيد البحري
%8,6	45	/	/	15	30	دعم الاصلاحات
%100	525	20,5	113,9	185,9	205,4	المجموع

Source : Word Bank, a public expenditure, N1,2007, p03.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): (المخطط الخامس الأول)

حيث قد خصص له مبلغ 8705 مليار دينار، أي ما يعادل 144 مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق ومختلف البرامج الاضافية، لاسيما برنامج الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص ظاهرة السكن الهش والبرامج التكميلية المحلية .... إلخ، والجدول الآتي يبرز مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009.

جدول رقم (04): البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 (الوحدة مليار دينار).

النسب	المبالغ	القطاعات
%45,5	1908,5	تحسين ظروف معيشة السكان
%40,5	1703,1	تطوير المنشآت الاقتصادية
%8	337,2	دعم التنمية الاقتصادية
%4,8	203,9	تطوير الخدمة العمومية
%1,1	50	تطوير تكنولوجيا الاتصال
%100	4202,7	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول ص2.

3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي : programme de consolidation de la croissance économique

-PCCE-

أو ما يعرف بالمخطط الخماسي الثاني 2010-2014 بمبلغ مالي إجماليه 20412 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار. بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق، أي أن البرنامج الجديد قد قدر بحوالي 155 مليار دولار. والجدول التالي يوضح لنا ذلك:

جدول رقم (05): برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2009-2014 ( الوحدة مليار دينار):

النسبة	المبلغ	القطاعات وفروعها
49,5%	10122	1. التنمية البشرية، التربية، التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، المجاهدين والتجارة
7,7%	1566	2. المنشآت الأساسية: الأشغال العمومية، النقل تهيئة الاقليم
8,16%	1666	3. تحسين الخدمة العمومية: العدالة المالية، التجارة والعمل
7,7%	1566	4. التنمية الاقتصادية: الملاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وتحديث المؤسسات الصغيرة
1,8%	360	5. مكافحة البطالة
1,2%	250	6. البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال
100%	20412	المجموع

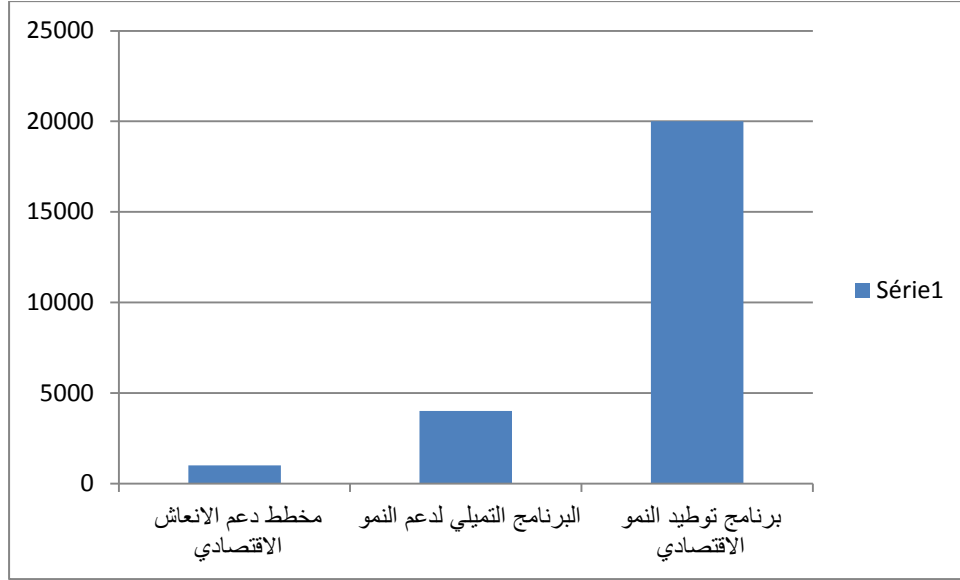
المصدر: مصالح الوزير الأول ملحق بيان السياسة العامة، الملحق 02 قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010-2014، ص06.

مما سبق يتجلى لنا أن الجزائر انتهجت هذه البرامج لتدرك التأخر الموروث عن الأزمة الاقتصادية المالية والسياسية التي مرت بها البلاد لاسيما ما يتعلق منها بالنمو الاقتصادي، التشغيل، التنمية الشاملة، تحسين الأجور، زيادة الدخل الوطني ورفع المؤشرات الاقتصادية... إلخ. وذلك بالبحث عن دفع عجلة الاستثمار في كل القطاعات الحساسة مع ربط علاقة تكامل بينهما. إن تدعيم المشاريع الوطنية وتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر اعتمدت على احتياجات الصرف الأجنبية منذ سنة 2000. كما عرف تطورا من 2001 إلى 2014 باستخدام فكرة

المخططات السابقة الذكر. والشكل البياني الآتي يبين تدرج استعمال حجم الاحتياطات المالية في تمويل التنمية الوطنية.

والشكل الموالي يبين حجم البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

الشكل البياني رقم (01): البرامج الاستثمارية العامة في الجزائر للفترة 2001-2014 ( مليار دينار).



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات من [att://www. Andi.dz/plan quinquennal 2010](http://www.Andi.dz/plan%20quinquennal%202010)

نلاحظ من خلال قيم البرامج التنموية الثلاثة سابقة الذكر، وجود تفاوت كبير بينهما فمخطط دعم الانعاش الاقتصادي كان بمثابة انطلاق لعملية الاستثمار العمومي، بعد ذلك تم تدعيمه ببرنامج تكميلي لدعم النمو، عرف من خلاله الاقتصاد الجزائري قفزة نوعية في معدلات الاستثمار والانفاق. وبعد ارتفاع المحسوس لأسعار النفط دعت البرامج الاستثمارية برنامج توظيف النمو الاقتصادي بقيمة كبيرة ساعدت على اكمال البرامج المختلفة من البرامج السابقة.

### المبحث الثاني: تقييم مخططات البرامج التنموية وفقا لبرنامج الاستثمارات العمومية في الجزائر

إن تحديد الآثار الاقتصادية للبرامج الاستثمارية التنموية ومدى ارتباطها الأولي بالنظريات الاقتصادية يتطلب تقييم تلك المخططات التنموية المبنية على استراتيجية النمو الاقتصادي من الداخل عبر برنامج سياسة الانعاش الاقتصادي التي تبنتها الحكومة الجزائرية لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى تقييم وتحليل تأثير اثر هذه البرامج على اهم مؤشرات التنمية الاقتصادية وكذلك على الاقتصاد الوطني في شاکلة معدلات النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والواردات، الميزان التجاري، توازن الميزانية، ومعدلات التضخم، ومعدلات البطالة... الخ ثم التطرق الى تقييم اثر سياسة الاستثمارات العمومية على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال هذه البرامج وذلك من خلال ذلك اهم خصائص هذه البرامج وكذلك اهم الانجازات وسلبيات وإيجابياتها.

## المطلب الأول: تأثير البرامج التنموية على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

تسعى الجزائر وكباقي الدول إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، محاربة البطالة، التضخم، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار ودفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك باعتمادها وسيلة الانفاق الاستثماري الحكومي من بين عدة وسائل متاحة.

### الفرع الأول: مؤشر معدل النمو الاقتصادي

عرفت معدلات النمو الاقتصادي قبل بداية تنفيذ مخطط دعم الانعاش الاقتصادي سنة 2001 تقلبات واضحة، وذلك راجع بالأساس إلى عدم إتباع الجزائر آنذاك لسياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي. حيث كانت تتبع برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والذي كانت أولوياته إعادة التوازن لميزان المدفوعات والحد من ارتفاع معدلات التضخم<sup>49</sup>.

### 1. الفترة من 2001 إلى 2004:

إن استهداف رفع معدلات النمو الاقتصادي من قبل السلطات المعنية عن طريق مخطط الانعاش الاقتصادي وتحسن الظروف المناخية للاقتصاد وعودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية ثم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية عبر عنها حجم الانفاق.

### والجدول رقم (06): يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004

المؤشرات	السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو خارج قطاع المحروقات		%5,0	%5,2	%5,9	%6,2
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي		%2,7	%4,7	%6,9	%5,2
معدل النمو قطاع المحروقات		%1,6	%3,7	%8,8	%3,3

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على: محمد حرواش، تحليل أثر التغيير في معدلات التضخم على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 200-2013، مجلة آفاق العلم، جامعة الجلفة، العدد الثالث، ص104.

نلاحظ من خلال الجدول (06) أن متوسط معدلات نمو الناتج الحقيقي خلال هذه الفترة %4,8 وهذا يبين أن النمو المحقق قد ساهم في مختلف القطاعات، بفضل برنامج دعم الانعاش الذي كان يهدف أساسا إلى دعم النمو الاقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات، وهذا يظهر جليا عند مقارنة معدلات النمو خارج قطاع

<sup>49</sup>- بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، (2001-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، ص181.

المحروقات التي تستهدف تطورا كبيرا 5%، 6,2% لسنوات 2001، 2002، 2003 و 2004. إذ ما قورنت بمعدلات نمو الناتج الحقيقي 2,7% و 4,7% و 5,2% المسجلة في تلك السنوات.

## 2. الفترة من 2005-2009:

شهدت هذه الفترة انطلاق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرامج المخصصة لتنمية الجنوب الجزائري والهضاب العليا، والتي تهدف لمواصلة دعم النمو خارج قطاع المحروقات، وقد برزت آثار هذه البرامج من خلال ارتفاع معدل نمو الناتج خارج مجال المحروقات<sup>50</sup>. كما هو موضح في الجدول رقم (07).

### الجدول رقم (07): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2005-2009

2009	2008	2007	2006	2005	السنوات المؤشرات
10,5%	6,1%	6,3%	5,6%	4,7%	معدل النمو قطاع المحروقات
/	2,3%	0,9%	2,5%	5,8%	معدل النمو في قطاع المحروقات
2,1%	2,4%	3%	2%	5,1%	معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على: محمد حرواش، مرجع سابق ذكره، ص105.

يبرز الجدول رقم (07) أن معدل نمو الناتج الحقيقي شهد تراجعاً سنة 2006 حيث بلغ 2% عكس ما كان عليه الحال سنة 2005 إذ بلغ نسبة 5,1% ثم عاد للارتفاع سنة 2007 بنسبة 3% نتيجة تراجع معدل النمو في قطاع المحروقات، لكنه عاد من جديد للانخفاض بسبب تراجع النمو في قطاع المحروقات. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن تدهور معدلات النمو في قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في تدهور معدلات نمو الناتج الحقيقي رغم التحسن الذي شهده معدل النمو خارج قطاع المحروقات الذي واصل ارتفاعه لينتقل من 4,7% سنة 2005 لتصل إلى 5,6% سنة 2006 ثم إلى 6,3% سنة 2007 ليسجل أعلى نسبة له سنة 2009 بـ 10,5% نتيجة ارتفاع معدلات النمو في قطاعات الأخرى وهذا راجع إلى الأهمية التي أولتها لها الدولة ضمن مخطط البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي.

## 3. الفترة من 2010-2014:

لقد باشرت الحكومة الجزائرية برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 كوسيلة لدعم النمو الاقتصادي وتحسين ظروف المعيشة مواصلة استخدامها لأوجه الانفاق المختلفة لتقييم مدى فعالية هذه السياسة المتبعة وتتبع

<sup>50</sup>- محمد حرواش، المرجع السابق، ص104 ص105.

أثرها لابد من تحليل معدلات النمو الاقتصادي المحققة<sup>51</sup>. والجدول الموالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2014.

#### الجدول رقم (08): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2010-2014

السنوات المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	%6,3	%6,1	%7,1	%7,1	%5,6
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	%3,6	%2,8	%3,3	%2,8	%3,8
معدل النمو في قطاع المحروقات	%-2,2	%-3,3	%-3,4	%-5,5	%-0,6

المصدر: عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، 2016.

لقد شهد معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي تحسن بداية من 2010 حيث انتقل من 2,1% سنة 2009 إلى معدل نمو 3,6% سنة 2010 يبقى على هذه الوتيرة إلى غاية سنة 2014 حيث يبقى تأثير نمو قطاع المحروقات واضحا جدا معدل النمو العام الذي عرف انخفاض بفعل تراجع أسعار النفط ليعرف تحسن سنة 2014 بمعدل نمو 0,6% في حين يبقى النمو خارج قطاع المحروقات متمسكا بنفس المستوى الذي سجله خلال الفترة السابقة.

#### 4. الفترة من 2015-2018:

إن الهدف الأساسي للإنعاش الاقتصادي هو تحفيز النمو الاقتصادي من خلال رفع الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو<sup>52</sup>. يمكن إظهار تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (2015-2018) من خلال الجدول الموالي:

#### الجدول رقم (09): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2015-2018

السنوات	2015	2016	2017	2018
معدل النمو الاقتصادي	3.9	3.6	2.9	2.6

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على: -تقرير البنك الدولي، أكتوبر، 2016. - تقرير بنك الجزائر، سبتمبر 2017.

<sup>51</sup> - أسماء عدة، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2016، ص187.

<sup>52</sup> - عاشور حيدوشي، ميلود وعيل، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، العدد الخامس، جوان 2017، ص337.

من الملاحظ في الجدول أعلاه أن معدلات النمو الاقتصادي عرفت انخفاض مستمر خلال الفترة 2015-2018 سنة 2015 كان معدل النمو الاقتصادي 3.9% لينخفض إلى 2.9% سنة 2017 المتوقع أن ينخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 2.6% سنة 2018 ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار النفط، وكذا تراجع معدلات نمو قطاع المحروقات وانخفاض الإيرادات المتأتية عن الجباية البترولية.

#### الفرع الثاني: مؤشر البطالة و التشغيل

إن السياسات الاقتصادية في الجزائر كانت ولا زالت تسعى إلى التأثير على مختلف المؤشرات التنموية عامة وعلى البطالة وسوق التشغيل خاصة. وذلك من خلال مختلف برامج الانعاش الاقتصادي وتوطيد النمو وهذا من أجل خفض نسب البطالة وخلق مزيد من مناصب العمل الأمر الذي يعود بالإيجاب على النشاط الاقتصادي.

#### (1) الفترة بين 2001-2004:

إن تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 على معدلات البطالة والتشغيل، وهذا ما نفسره في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (10): تطور معدل البطالة وحجم العمالة في الجزائر 2001-2004

السنوات	المؤشرات	2001	2002	2003	2004
	معدل البطالة	27.3%	25%	23.7%	17.6%
	الطلب	99013	147914	234093	570736
	العرض	25662	31358	47057	73311
	عدد المناصب (دائمة ومؤقتة)	23696	27047	39205	57046
	الانفاق العمومي (مليار دج)	357.395	452.93	516504	638.036

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على: طويل حدة وآخرون، تقييم سياسات التشغيل والبرامج الحكومية في الحد من البطالة في الجزائر (1990-2013)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة سيدي بلعباس، مارس 2018، ص236.

أمين لموشي، قياس أثر الانفاق العمومي على البطالة في الجزائر (1990-2013)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة، العدد 13، ديسمبر 2015، ص233.

في ظل ارتفاع الانفاق الحكومي من 357.395 مليار دج سنة 2001 إلى 638.036 مليار دج عام 2004 فإن لهذا البرنامج أثر ايجابي على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة حيث تم تنصيب

23996 عامل من أصل 25662 عارض للعمل في بداية للبرنامج سنة 2001، ليصل في نهايته إلى تنصيب 57046 عامل من أصل 73311 عارض للعمل أي نسبة البطالة مقدرة ب 17.6%.

## (2) الفترة من 2005 إلى 2009:

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ آثار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة وسوق العمل. والجدول الآتي يبين لنا تطور معدل البطالة وحجم العمالة في الجزائر 2009-2005

### الجدول رقم (11): تطور معدلات البطالة وحجم العمالة في الجزائر 2009-2005

السنوات	المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة		%15.3	%12.3	%13.8	%11.3	%10.2
الطلب		/	59784	749678	1176156	963016
العرض		/	132117	168950	213194	235606
عدد المناصب (دائمة ومؤقتة)		/	132117	168950	213194	235606
الانفاق العمومي (مليار دج)		806.90	1015.14	1434.63	1973.27	1946.31

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على: - طويل حدة وآخرون

- محمد لموشي، مرجع سبق ذكره ص 234.

نلاحظ أن نسبة البطالة في انخفاض مستمر وذلك مع الارتفاع المستمر لقيمة الانفاق العمومي في هذه المرحلة، أين انخفضت نسبتها من 15.3% سنة 2005 إلى 12.3% سنة 2006 ثم إلى 10.2% سنة 2009 في ظل ارتفاع الانفاق الحكومي من 806.905 مليار دج سنة 2005 إلى 1015.14 مليار دج سنة 2006 ثم إلى 1946.311 مليار دج سنة 2009 كما يتضح أن البرنامج التكميلي لدعم النمو كان ايجابيا على سوق العمل. فقد واصل مسيرة التنمية حيث ساهم في تقليص البطالة أي تنصيب 170858 عامل من أصل 235606 عارض للعمل.

## (3) الفترة من 2010 إلى 2014:

جاء برنامج توظيف النمو لاستكمال مسيرة الانعاش الاقتصادي، وأهم ما جاء به يلخصه الجدول الآتي:

**الجدول رقم (12): تطور معدل البطالة وحجم العمالة في الجزائر 2010-2014**

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات المؤشرات
10.6	9.8	11	10	10	معدل البطالة
11453000	11964000	11423000	10661000	10812000	حجم عمالة النشطة
10239000	10788000	10170000	9599000	9736000	حجم العمالة المشغلة
315.354	2544.2	2820.4	1934.5	1807.96	الانفاق العمومي (مليار دج)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:- عابد شريط، ياسين بن الحاج جلول، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية -البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجاً-، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة الشلف، جوان 2013، ص103.

- محمد لموتي، مرجع سابق، ص235.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع حجم العمالة المشغلة من 9736000 منصب شغل سنة 2010 إلى 10.239.000 منصب شغل سنة 2014 وكان هذا الارتفاع في التشغيل متناسبا مع ازدياد حجم العمالة النشطة التي ارتفعت كذلك من 10.812.000 عامل سنة 2010 لتصل إلى 11.453.000 عامل سنة 2014.

**(4) الفترة من 2015 إلى 2018:**

يمكن التحدي التنموي الأبرز الذي يسعى إليه البرنامج الخماسي للتنمية هو خلق مناصب عمل دائمة وتخفيض مستويات البطالة، وهذا ما سنقف عليه من خلال الجدول التالي:

### الجدول رقم (13): تطور معدلات البطالة للفترة 2015-2018

السنوات	2015	2016	2017	2018
معدل البطالة %	11.29	9.9	11.7	13.2

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: تقرير البنك الدولي، أكتوبر 2016.

- تقرير بنك الجزائر الدولي، سبتمبر 2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل البطالة انخفض من 11.29 سنة 2015 إلى 9.9 سنة 2016 ويرجع هذا الانخفاض إلى فعالية سياسة التشغيل من خلال اعطاء تسهيلات لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي المقابل نلاحظ ارتفاع في نسبة البطالة إلى 11.7 سنة 2017 بسبب التراجع في النمو الاقتصادي كما أنه يتوقع ارتفاع نسبة البطالة سنة 2018 إلى 13% حيث أن تراجع النشاط الاقتصادي في الجزائر سيؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة البطالة.

#### الفرع الثالث: مؤشر التضخم وسعر الصرف

لقد أدى الانفراج المالي في مطلع الألفية الثالثة والذي بدأ بتحسين إيرادات الدولة من صادرات المحروقات واستقرار المؤشرات الكلية خاصة النقدية منها إلى انتهاج الحكومة منحى مغاير في السياسة الاقتصادية الكلية. حيث أصبحت تعتمد على سياسة اقتصادية جديدة ذات توجه كنيزي، تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الانفاق الحكومي الاستثماري، وتشجيع الاستثمار الانتاجي<sup>53</sup> وكذا استهداف معدلات التضخم والتحكم في مستوياته من خلال تطبيق سياسة مالية توسعية.

#### أولا: مؤشر التضخم

#### 1) الفترة من 2001 إلى 2014:

سجل التضخم في الجزائر منحنى متذبذبا خلال الفترة 2001-2014 حيث حاولت السلطات النقدية وبالأخص خلال السنوات المتميزة بانخفاض إيرادات الميزانية والذي تزامن مع انخفاض في أسعار البترول تبنى سياسة نقدية فعالة لمواجهة التضخم، من أجل التخفيف من الصعوبات المالية التي تواجه الاقتصاد وضعت السلطات النقدية تخفيض معدلات التضخم كأولوية لها مرتكزة في ذلك على تسيير اقتصادي كلي جيد<sup>54</sup> وهذا ما يوضحه الجدول والشكل المواليين:

<sup>53</sup>- أحمد بن عدة، واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر (2001-2014) ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة غليزان، المجلد 03، العدد 01، 2017، ص11.

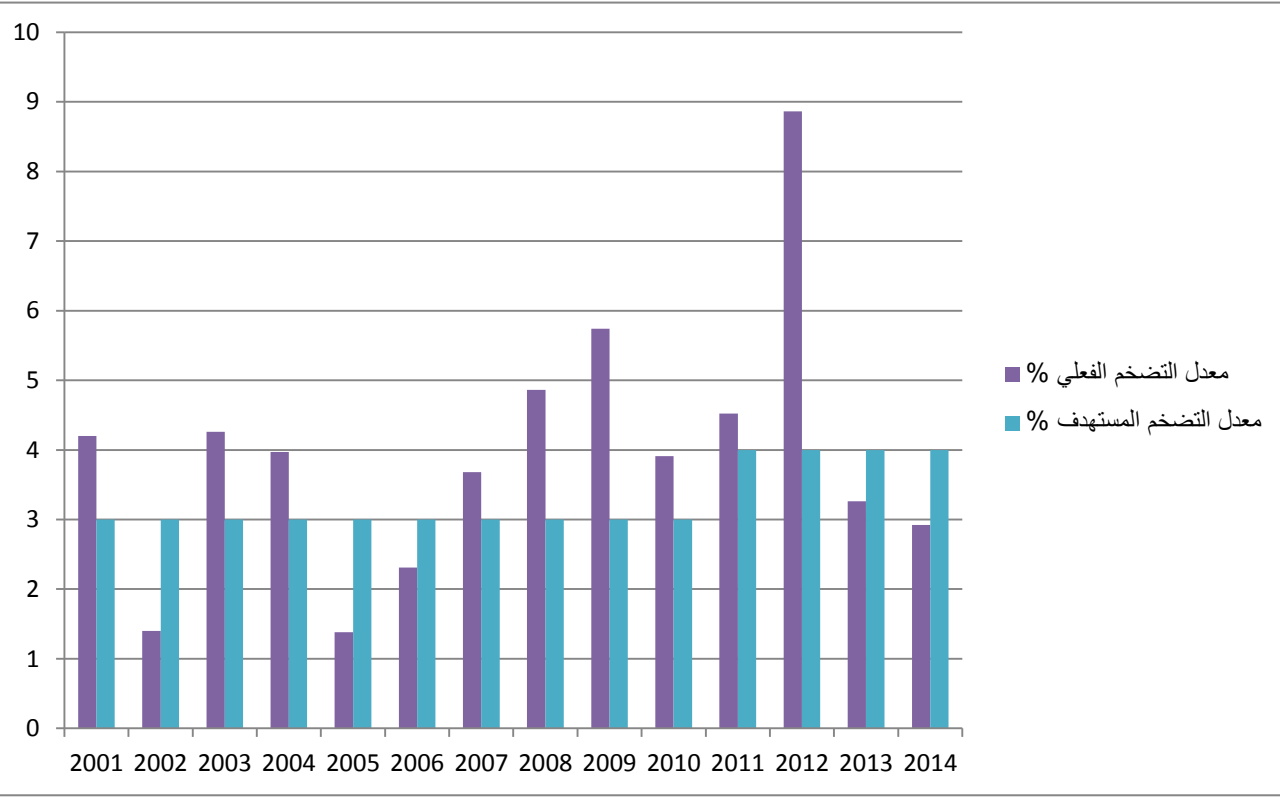
<sup>54</sup>- إيمان بوعكاز، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد (2001-2011)، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2011، ص240.

الجدول رقم (14): تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
118.2	114.0	111.4	109.9	105.7	101.4	100.0	المستوى العام
0	1	3	2	2	0	0	للأسعار
3.68	2.31	1.38	3.97	4.26	1.40	4.20	معدل التضخم الفعلي %
3	3	3	3	3	3	3	معدل التضخم المستهدف %
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
164.7	160	155.0	142.3	136.1	131.0	123.9	المستوى العام
2	5	0	4	6	6	5	للأسعار
2.92	3.26	8.86	4.52	3.91	5.74	4.86	معدل التضخم الفعلي %
4	4	4	4	3	3	3	معدل التضخم المستهدف %

المصدر: أمحمد بن عدة، مرجع سبق ذكره ص 12

الشكل البياني رقم (02): تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف - في الجزائر خلال الفترة (2001-2010).



من الشكل والجدول السابقين نلاحظ أن معدل التضخم سجل معدل منخفض سنة 2002 بمعدل 1.4% وهذا راجع لقيام بنك الجزائر بشكل خاص بتعزيز الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية منذ سنة 2002.

كما تميزت الفترة 2003-2005 بتوسع نقدي، كان مصدره تنفيذ الموجودات الخارجية، وخصوصا أن صافي الموجودات الخارجية تجاوزت منذ سنة 2005 الكتلة النقدية مؤكدا الاتجاه الهيكلي للعشرية باستثناء سنة 2008 فسجل معدل التضخم 4.9% بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاق برامج دعم النمو الاقتصادي. كما يعود هذا الارتفاع إلى ثلاثة عناصر أساسية هي ارتفاع الأجور والرواتب من دون أن تقابلها زيادة للإنتاجية، ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 24.17% مقارنة بـ 18.6% سنة 2006. كما أن فائض السيولة المصرفية ارتفع معدل نموه إلى 74.47% وهنا يمكن القول أن معدل التضخم المسجل في 2007 كان ضمن الحدود المستهدفة من السياسة النقدية، إن معدل التضخم المسجل سنة 2009 والمقدر بـ 5.7% يرجع إلى ارتفاع معدل التضخم المسجل في سنة 2008 إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر الصرف اليورو مقابل الدولار ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة علما أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر بالنسبة لسنة 2011 معدل التضخم هو 4.5% بينما المعدل المستهدف هو 4% ويرجع هذا الارتفاع للأسباب السابقة خلال سنة 2012.

نلاحظ تسجيل أعلى معدل تضخم خلال العشرية بنسبة 8.89% ليتراجع سنة 2013 إلى 3.25% ثم 2,91% سنة 2014.

## (2) الفترة من 2015-2018:

مثل باقي البرامج التنموية السابقة في الجزائر والتي كانت تسعى لاستهداف معدلات التضخم و المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن، فإن برنامج التنمية الخماسي 2015-2019 جاء أيضا بهدف التحكم في معدلات التضخم والجدول التالي يبين تطور معدل التضخم خلال الفترة 2015-2018.

**الجدول رقم (15):** تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2015-2018.

السنوات	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم %	4.8	6.4	5.5	7.5

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على:- تقرير البنك الدولي، أبريل 2017.

من الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع معدل التضخم 4.8% سنة 2015 مقابل 6.4% سنة 2016، لكن من المتوقع أن ينخفض إلى 5.5% سنة 2017 أي بنسبة 0.9%، في حين يتوقع ارتفاعه سنة 2018 إلى 7.5% أي زيادة بنسبة 2%.

ثانيا: مؤشر سعر الصرف

## (1) الفترة من 2001-2014:

إن أسعار صرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسية تتحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البيئية (سوق ما بين البنوك) للصرف على أساس ظروف العرض والطلب وفقا للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال، وبنك الجزائر يبقى المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعروضة في هذا السوق. ولتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة<sup>55</sup> (2001-2014) يمكن عرض الجدول والشكل التاليين:

<sup>55</sup>- بن زاوي هاجر، أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر (200-2016)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، 2017، ص17.

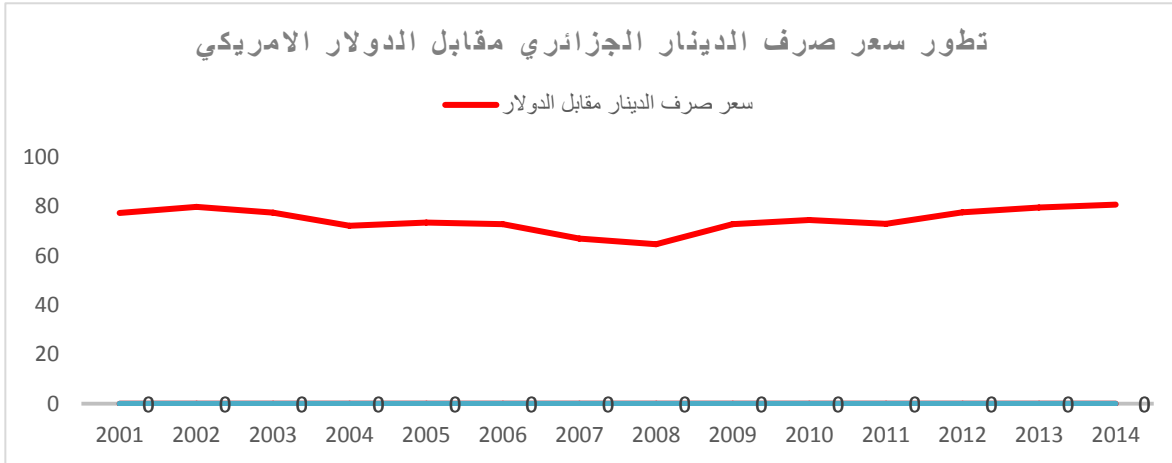
**الجدول رقم (16): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2001-2014) (سعر الصرف لمتوسط الفترة)**

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
66.82	72.64	73.36	72.06	77.37	79.68	77.26	سعر صرف الدينار مقابل الدولار
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
80.56	79.38	77.55	72.85	74.38	72.64	64.58	سعر صرف الدينار مقابل الدولار

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:- بن زاوي هاجر، مرجع سبق ذكره، ص41.

- الأمين لباز، مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر - دراسة تحليلية والنتائج بين 1964-2015، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد 01، ديسمبر 2016، ص127.

**المنحنى البياني رقم (03): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال (2001-2014)**



في سنة 2002 شهد الدينار الجزائري شبه تذبذبات بسيطة في سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي ميز الفترة الممتدة بين 2000-2011 حيث لاحظنا تحسن في سعر صرفه ابتداء من سنة 2004 أين أصبح الدولار يساوي 72.06 دينار بعد أن كان سنة 2003 يساوي 77.39 أي بتحسن في سعر صرف الدينار قدره 05 دينار تقريبا، وتواصل التحسن إلى غاية سنة 2008 حيث سجل الدينار أحسن مستوى له مقابل الدولار في هذه الفترة بسعر صرف قدره 64.58، ليعود ويسجل الدينار انخفاضات كبيرة متتالية ابتداء من سنة 2009 دون العودة للمعدلات السابقة والتي كان مردها لسياسات الحكومة الرامية إلى الحد من الاستيراد الذي تقاوم في سنوات البرامج التنموية

الممتدة من 2001-2014، وقد جاءت هذه السياسة في إطار حماية الاقتصاد الوطني من التبعية المطلقة للخارج خاصة بعد بداية ظهور بوادر أزمة في الموارد المالية التي قد تمس الجزائر جراء تراجع معدلات النمو العالمي والذي يفضي إلى انخفاض أسعار البترول التي تعتبر جبايته هي المورد الشبه وحيد للميزانية العامة للدولة.

## (2) الفترة من 2015-2018:

لتحليل أثر برامج الانفاق الحكومي خلال برنامج التنمية الخماسي 2015-2018 على سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي. سنحاول عرض ذلك الأثر من خلال الجدول التالي:

### الجدول رقم (17): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2015-2018

(سعر الصرف لمتوسط الفترة)

السنوات	2015	2016	2017	2018
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	100.464	109.465	961,110	115

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: قانون المالية، سبتمبر 2018.

- تقرير بنك الجزائر، 2017.

من الجدول نلاحظ أن قيمة الدينار سجلت انخفاض مستمر خلال السنوات 2015، 2016، 2017 بسعر صرف 100.464، 109.465، 110.961 على التوالي، كما أنه تنخفض قيمة الدينار مقابل الدولار سنة 2018 بسعر صرف يقدر بـ 115. ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى هشاشة الاقتصاد الذي مزال يعتمد على مداخل النفط والتي تشكل نسبة كبيرة من عائدات الجزائر من العملة الصعبة. كذلك يبقى ضعف الطلب على الدينار الجزائري سبب من أسباب هذا الانخفاض.

## الفرع الرابع: مؤشر الميزان التجاري ومدفوعات

للتجارة الخارجية دور بالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تشكل حصيلتها مصدرا مهما في تمويل الواردات الضرورية من السلع والخدمات<sup>56</sup>، بحيث يعتبر الميزان التجاري وميزان المدفوعات من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تعكس حالة نشاط اقتصادي.

### أولاً: مؤشر الميزان التجاري

#### (1) الفترة من 2001 إلى 2014

يمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات وسنعرض مختلف تطورات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2001-2014) بالاستناد على الجدول والشكل البياني التاليين:

#### الجدول رقم (18): تطور الميزان التجاري للفترة 2001-2014

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

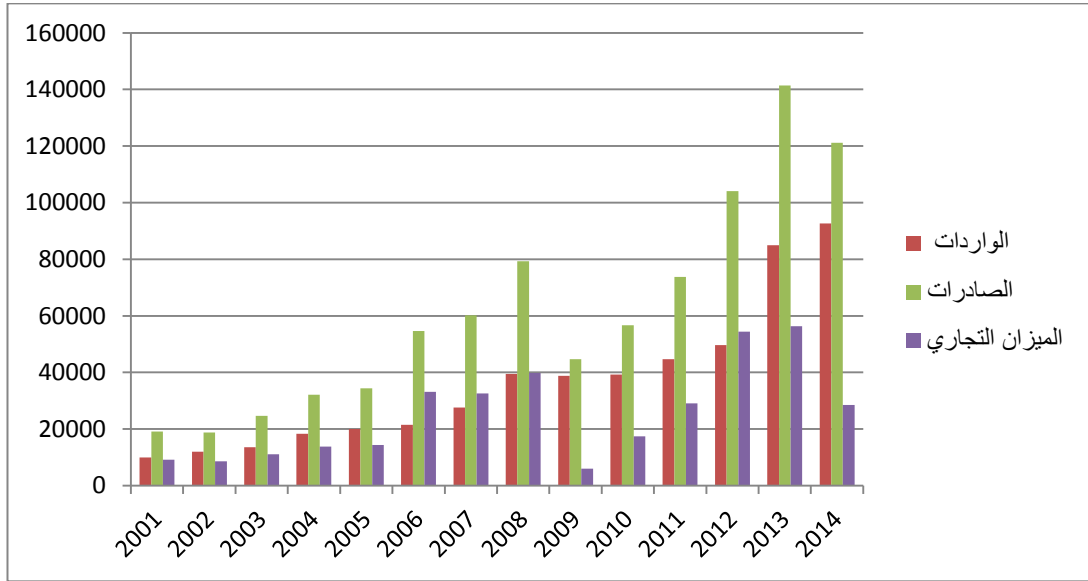
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الواردات	9940	12009	13534	18308	20044	21460	27631
الصادرات	19132	18825	24612	32082	34395	54610	60163
الميزان التجاري	9192	8616	11078	13774	14351	33150	32532
معدل التغطية %	192	157	182	175	221	255	217
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	39479	38745	39267	44639	49672	84984	92645
الصادرات	79298	44688	56667	73723	104097	141364	121139
الميزان التجاري	39819	5943	17400	29084	54425	56380	28494
معدل التغطية %	200	115	144	165	209	166	130

المصدر: ياسين عبد الله، بلحاج فراحي، دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي للجزائر 2000-2015، مجلة مجاميع المعرفة، عدد أكتوبر 2017، ص 23.

<sup>56</sup> - عمار زيتوني وآخرون، نموذج التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 28/27، نوفمبر 2012، ص 70.

\*معدل التغطية: (الصادرات/ الواردات) \* 2

#### الشكل البياني رقم (04): تطور الميزان التجاري للفترة (2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول والشكل البياني السابقين إنه عامي 2001 و2002 انخفضت الصادرات إلى 19132 مليون دولار ثم إلى 18825 مليون دولار على التوالي وارتفعت الواردات إلى 9940 مليون دولار و12009 مليون دولار على التوالي وهذا ما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري إلى 8616 مليون دولار سنة 2002 وبنسبة تغطية 15.7%، تستمر بنسبة تغطية الصادرات للواردات في الارتفاع نسبيا إلى غاية سنة 2008، بالمقارنة بين السنتين 2000 و2008 نجد أن الفرق بين فائض السنتين قدر بقيمة 26961 مليون دولار ويمكن تبرير هذا الفرق بأهمية تطور في حجم الصادرات بصفة خاصة، والتي قدرت بـ 79.298 مليون دولار سنة 2008 بالمقارنة مع سنة 2000.

لكن هذا الارتفاع في الميزان التجاري سرعان ما شهد انخفاضا كبيرا ليصل إلى 5943 مليون دولار سنة 2009 بعد أن بلغ قيمة 39819 مليون دولار سنة 2008 وهذا راجع إلى موجة الكساد العالمي الذي أصيبت به اقتصاديات العالم بسبب إفرازات الأزمة المالية. ليعاود الميزان التجاري ارتفاعه ابتداء من مطلع سنة 2010 بسبب تعافي الاقتصاد العالمي وبلغ 17400 مليون دولار. وبالفعل لقد انعكس هذا الارتفاع بالنسبة للصادرات على نسبة تغطية الواردات من قبل الصادرات والتي انتقلت من 16.5% من سنة 2001 إلى 13.0% سنة 2014، ولقد شكلت المحروقات أبرز الصادرات الجزائرية بحصة قدرها 97.14% من الحجم الاجمالي للصادرات أي 55.04 مليار دولار سنة 2015 مقابل 44.12 مليار دولار سنة 2009 مسجلة ارتفاعا قدره 24.74%.

#### (2) الفترة من 2015-2018:

يوضح لنا الجدول التالي تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2015-2018

**الجدول رقم (19): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 2015-2018**

السنوات	2015	2016	2017	2018
رصيد الميزان التجاري	-1.664	-17.88	-9.33	-8

المصدر: عبد القادر روشو، راتول محمد، أثر الانفاق العمومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري 2001-2017، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 21، جوان 2017، ص 113.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في سنة 2015 كان عجز الميزان التجاري 1.664- مليار دولار ليرتفع بشكل كبير إلى 17.88- مليار دولار سنة 2016، ليعود للانخفاض إلى 9.33- مليار دولار سنة 2017، كما أنه ينخفض عجز الميزان التجاري سنة 2018 إلى 8- مليار دولار، ويرجع سبب هذا الانخفاض في العجز إلى توجه الحكومة لكبح فاتورة الاستيراد ومنع بعض المنتجات من الاستيراد، وكذا بدل مجهودات من أجل التوجه إلى التصدير لتنويع إيراداتها خارج قطاع المحروقات.

**ثانيا: مؤشر ميزان المدفوعات**

**(1) الفترة من 2001-2014:**

من المعروف أن أهمية ميزان المدفوعات تتلخص في كونه وسيلة مهمة للتحليل الاقتصادي حيث يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي. وفيما يلي عرض حالة ميزان المدفوعات الجزائري خلال مرحلة 2001-2014.

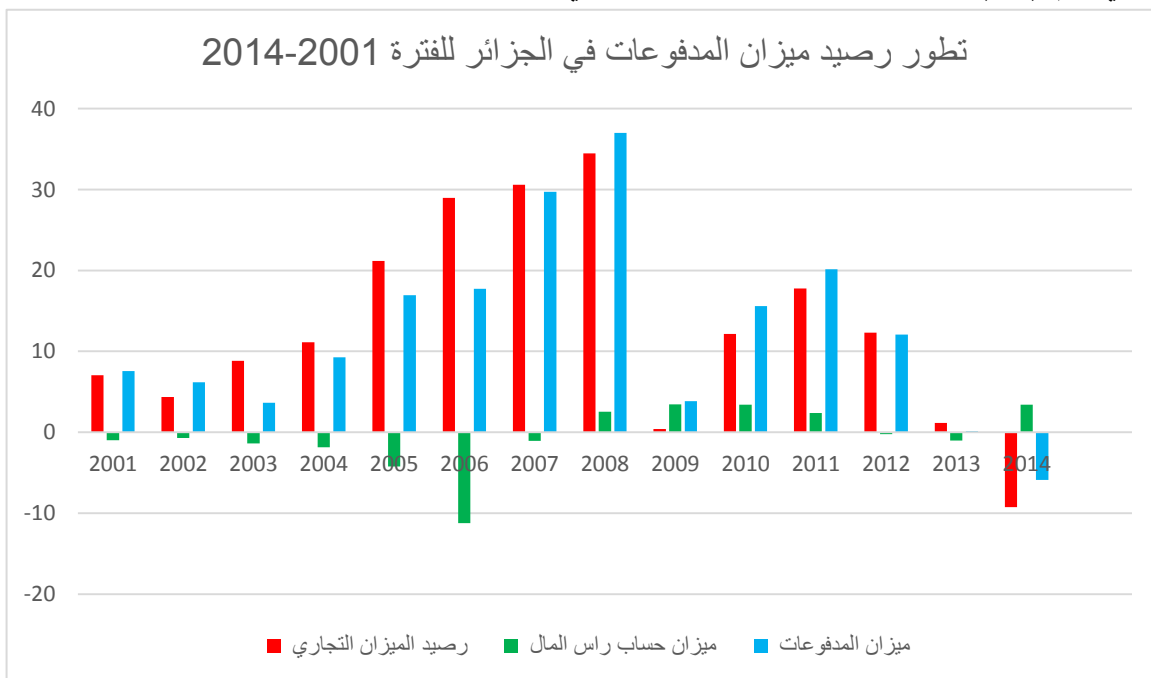
الجدول رقم (20): تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2001-2014

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الميزان التجاري	7.06	4.36	8.84	11.12	21.18	28.95	30.59
ميزان حساب رأس المال	-0.97	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-1.08
ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	9.25	16.94	17.73	29.73
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الميزان التجاري	34.45	0.41	12.16	17.77	12.30	1.15	-9.27
ميزان حساب رأس المال	2.54	3.45	3.42	2.38	-0.25	-1.02	3.39
ميزان المدفوعات	36.99	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13	-5.88

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:- دردوري لحسن، فعالية السياسة النقدية في علاج ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2014، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة بسكرة، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 371 ص 372.

- تقرير البنك الجزائر 2015، ص 65.

الشكل البياني رقم (05): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2001-2014



نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني السابقين أن ميزان المدفوعات سجل فائضا مستمرا منذ بداية سنة 2000 إلى غاية سنة 2013 وهذا راجع إلى القيم الموجبة التي حققها الميزان التجاري والذي تأثر بالارتفاع الجيد لأسعار المحروقات، أما ميزان رأس المال قد سجل رصيذا موجبا سنة 2008 وهذا ما ساعد كثيرا في تخفيف الأثر الذي كان يحدثه العجز في هذا الميزان على الرصيد الكلي، وسجل ميزان المدفوعات سنة 2009 انخفاضا قهريا ب 3.86 مليار دولار أمريكي بعد أن حقق سنة 2008 فائضا بقيمة 36.99 مليار دولار أمريكي بسبب الأزمة العالمية (أزمة الرهن العقاري)، ليعود إلى الارتفاع التدريجي بداية من سنة 2010 بقيمة 15.58 مليار دولار أمريكي وهنا استطاعت الدولة متابعة برامجها التنموية ضمن سياسة الانتعاش الاقتصادي إلى أن تراجع فائض رصيد ميزان المدفوعات سنة 2013 ليسجل مقدار 0.13 مليار دولار أمريكي وتليه سنة 2014 التي سجل فيها الميزان عجزا بقيمة 5.88 مليار دولار أمريكي بسبب انخفاض أسعار البترول وارتفاع قيمة الواردات.

## (2) الفترة من 2015 إلى 2018:

يمكن تحليل رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2015-2018 كما يوضحه الجدول التالي.

### الجدول رقم (21): تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2015-2018

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	2015	2016	2017	2018
ميزان المدفوعات	-14.39	-26.05	-21.76	-11.9

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: - عبد القادر رشو، راتول محمد، مرجع سبق ذكره، ص113.

- قانون المالية، ديسمبر 2017.

من الجدول نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل عجزا بقدر -14.39 مليار دولار سنة 2015 ليرتفع هذا العجز إلى -26.05 مليار دولار سنة 2016 أي بحوالي 12 مليار دولار، لينخفض سنة 2016 إلى -21.67 مليار دولار أي انخفاض في العجز ب 4 مليار دولار. وينخفض عجز ميزان المدفوعات الجزائري سنة 2018 إلى -11.9 مليار دولار.

## المطلب الثاني: تقييم سياسة الاستثمارات العمومية في الجزائر على التنمية الاقتصادية

### الفرع الأول: خصائص البرامج التنموية

ان للمخططات التنموية وفقا لسياسة الاستثمارات العمومية في الجزائر لها مجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- (1) **الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية:** إن الارتفاع للمخططات الاستثمارية لبرامج دعم الانعاش قد بلغ حوالي 500 مليار دولار في نهاية سنة 2014، وهذا الأمر طرح العديد من التساؤلات حول نوعية وطبيعة البرامج المنجزة خاصة وأن هذا الارتفاع أدى إلى تجاوز قدرة الأجهزة المؤسساتية على مختلف المستويات في التحكم التسيير العقلاني والادارة الرشيدة لتلك النفقات كما أن تلك الحجم قد فاقت الطاقة الاستيعابية المرتبطة بحجم الامكانيات الداخلية الواقعية.
- (2) **ارتفاع تكاليف المشاريع المقامة:** يرجع هذا الأمر إلى محدودية قدرات مكاتب الدراسات من خلال دراسة جدوى المشروع مع التقدير السيء لتكاليفها الحقيقية، حيث يرجع سبب ذلك إلى ضغوط القيود المتعلقة بإجراءات المقاولو مع عدم التقيد بالمدة الزمنية، ما أدى إلى المبالغة في تقدير تكلفتها الحقيقية.
- (3) **ارتفاع حجم الاستثمارات العامة المتبقية:** ونقصد بها المشاريع المتخلفة والمحدد انجازها ضمن مخطط سابق، ما نتج عنها إعادة تقييم المشاريع بسبب ارتفاع أسعار المدخلات، أو الأخطاء في الدراسات الأولية، أو تمديد آجال الصفقات، فقد بلغت قيمة المشاريع المتأخرة في المخطط 2001-2004 حوالي 12 مليار، أما المخطط الذي بعده بلغت قيمة التأخر فيه حوالي 130 مليار دولار.
- (4) **تعدد البرامج الاستثمارية العامة:** إن تعدد البرامج الاستثمارية والاعلان عن المشاريع تكميلية جهوية كذلك الخاصة بالجنوب والهضاب العليا، السكن الهش، الاستثمارات الانتاجية الخاصة بشركة سوناطراك، حتم في بروز صعوبة في تقدير تلك المخصصات مع صعوبة أكثر في متابعتها وتقييمها ومعرفة حجم البرامج الجديدة.
- (5) **عدم وجود خطط سنوية تفصيلية ودقيقة:** يتم على أساس تقدير الامكانيات الحقيقية للإنجاز مع ربط المخصصات الاستثمارية بالقدرات الواقعية والمدد الزمنية التي تتطلبها عمليات الإنجاز، في إطار مراعاة للمواصفات الفنية والهندسية مع التقيد بمعايير الجودة والالتقان.

### الفرع الثاني: أهم انجازات التنمية من خلال البرامج التنموية

ان برامج الاستثمارات العمومية التي تبنتها الجزائر لعبت دورا مهما في رفع معدلات النمو الاقتصادي، بل أصبحت بمثابة داعم أساسي للتنمية الاقتصادية وداعم أساسي للقطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات. حيث نشير إلى قطاع الأشغال العمومية والبناء فهو المعني بهذه المشاريع (حصته على التوالي 142 مليار دينار، 600 مليار دينار، حوالي 2940 مليار دينار) أي بمعدل نمو حوالي 8% في المتوسط خلال الفترة، إضافة إلى قطاع الفلاحة من خلال مختلف برامج الدعم بمعدل نمو 6.4% في المتوسط خلال الفترة، قطاع الخدمات بمعدل نمو 6.3% في المتوسط خلال الفترة. أما فيما يخص القطاع الصناعي فقد سجل نسبة نمو ضعيفة في حدود 2.6%. وعلى العموم فإن هذه البرامج التنموية كانت لها ايجابية سواء برامج تحسين شروط المعيشة الذي مس السكنات، الصحة العمومية، التعليم والتزويد بالمياه الصالحة للشرب... إلخ. أو برامج تطوير المنشآت الأساسية كالنقل، الموانئ والسكك الحديدية.. إلخ. أو برامج دعم التنمية الاقتصادية كالفلاحة، التنمية الريفية، السياحة، الصناعة والصيد البحري... إلخ. بالإضافة إلى تطوير الخدمة العمومية وتحديثها كالإعلام، العدالة، البريد والمواصلات.. إلخ. وإذا قمنا بترجمة هذه المعطيات رقميا يمكن الإشارة إلى:

- انفاق الجزائر ما قيمته 40 مليار دولار على مشاريع البنية التحتية في الفترة (2001-2011) تنصدها مشاريع مد الطرقات، السكك الحديدية، الموانئ والمطارات، مشاريع السكن الغلاف المالي جعل الجزائر واحدة من رواد هذا النوع من المشاريع في شمال افريقيا ساعد ذلك ارتفاع أسعار البترول.
- بالنسبة لقطاع النقل عرف تطورا كبيرا حيث تم استحداث شبكة نقل خففت من حركة السير في المدن، وهذا عن طريق مشاريع الميترو والترامواي، بالإضافة إلى ما يسمى بمشروع القرن وهو الطريق السيار الذي يربط الجزائر شرقا وغربا على مسافة 1200 كلم والذي أسندت عمليات انجازه لمجموعة دولية ( شركات صينية، يابانية وتركية).
- استلام نحو 300 كلم من الطرق السريعة، 19 ميناء، 4 منشآت أساسية للنقل الجوي هذا بالإضافة إلى المشاريع قيد الانجاز في اطار المخطط الخماسي الثاني.
- ونشير كذلك إلى الأهمية الكبرى للمشاريع المشار إليها سابقا أي مشاريع البنية التحتية، ذلك أن انخفاض الاستثمار العام في هذه الأخيرة قد يسبب اختناقا في النمو الاقتصادي فغالبا ما اقترن الانفاق في البنية التحتية بارتفاع النمو الاقتصادي وارتفاع العائد الاجتماعي إلى حد ما. ففي الجزائر وكنتيجة لارتفاع أسعار الطاقة وبالتالي زيادة الانفاق العمومي على المشاريع الهيكلية أدى ذلك إلى تحقيق معدل نمو بلغ سنة 2010 نسبة 4% مقابل 2.4% سنة 2009، كما شهدت الفترة (2001-2009) تطورا مهما في متوسط دخل الفرد حيث انتقل من 1711 دولار إلى 3720 دولار أي بزيادة تفوق 117% بمعنى انتقال الجزائر إلى البلدان ذات الدخل الفردي المتوسط، مما انعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد.
- أما بالنسبة للقطاع الصناعي في الجزائر ورغم أهميته واعتباره من القطاعات الحساسة والقادرة على خلق التنويع الاقتصادي إلا أنه لايزال يعاني من ضعف نموه وضعف مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والتي لم تتعدى 5% وذلك رغم عمليات إعادة الهيكلة العميقة التي خص بها هذا القطاع فمذ سنة 2000

وبعد عودة الاستقرار الأمني والتجانس الاجتماعي عرف القطاع الصناعي نموا مطردا حتى وإن كان ضعيفا. حيث استفاد من مبالغ مالية معتبرة في اطار البرامج التنموية المختلفة، وذلك من أجل إعادة الاعتبار إلى الصناعة والفروع الصناعية الجزائرية التي أصبحت غير تنافسية. فقد حقق هذا القطاع نسبة 0.04% سنة 2011 لتصل خلال النصف الأول من سنة 2012 إلى 1.4% ويعود سبب هذا الارتفاع أساسا إلى مساهمة قطاع الطاقة والصناعة الغذائية ولهذا يجب العمل على إعطاء دفعا جديدا للنمو الصناعي على المدى البعيد والمتوسط، ويتوقف مستقبل القطاع الصناعي الجزائري على قدرته في رفع بعض التحديات الكبرى المتمثلة في إعادة تأهيل تكنولوجيا المؤسسات، وضع ميكانيزمات للتشاور بين القطاعات وتصنيعها وتثمين المواد الأولية الوطنية وتصنيعها.

– بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية فإن وزنه في الناتج المحلي الاجمالي يتناقص أكثر فأكثر بسبب الهيمنة المتزايدة للقطاع الاستراتيجي ولعل أكثر القطاعات تضررا هي الصناعات النسيجية والجلدية، وذلك بسبب تأثيرها بسياسة الخصخصة الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير جدا في القيمة المضافة التحويلية وعلى العموم فإن الانتاج الصناعي العمومي عرف تراجعا ب 2.2% في مستويات انتاج الصناعات التحويلية وذلك في سنة 2010.

– وإجمالا فإن القطاع الصناعي الجزائري حتى وإن حقق نمو مطردا إلا أنه يبقى ضعيفا مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، ولم يستفد الاستفادة المنتظرة من ديناميكية نمو الاقتصاد الوطني التي نجمت عن ارتفاع النفقات العمومية.

### الفرع الثالث: ايجابيات وسلبيات البرامج التنموية

ساهمت برامج الانفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة 2001-2012 في تحقيق متوسط معدل نمو قطاع المحروقات قدر ب 6% إذ ساهم مخطط دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في إعادة بعث النشاط الاقتصادي، لكن ذلك لم يخلو من العديد من السلبيات والتي كانت لها الأثر الكبير في الحد من أثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي المحقق بالنظر إلى قيمتها. ويتضمن ابراز أهم الايجابيات والسلبيات حول برنامج التنمية في الجزائر كما يلي:

– ساهم مخطط دعم الانعاش خلال الفترة 2001-2004 في تحقيق متوسط معدل نمو قدر ب 5.5% خارج قطاع المحروقات و 4.8% كمتوسط معدل نمو للناتج المحلي الحقيقي بعد أن كان لا يتجاوز 3.2% خلال الفترة 1995-2000. وهو ما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي ولده مخطط دعم الانعاش الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيقه، في حين أن البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر ب 6.6% خلال الفترة 2005-2009 أي بنسبة أكبر مما حققت خلال الفترة 2001-2004 من قبل مخطط دعم الانعاش الاقتصادي. وهذا ما يؤكد على استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تزايد الانفاق العام.

- شهد تطبيق برامج الانفاق العمومي في الجزائر عدة نقائص وعيوب فيما يخص عدم احترام مواعيد وأجال تنفيذ المشاريع المقترحة، إضافة إلى ارتفاع حجم التكاليف بشكل أكبر مما قد خصص لها في الميزانية الأولية، وهذا ما يدل على غياب الرشادة في الانفاق العام وسوء التسيير والتنفيذ. حيث أن تنفيذ تلك البرامج والمشاريع لم يكن قائما على مبدأ التحليل التكاليف والايرادات مما أدى إلى تبذير الموارد المالية بشكل أثر سلبا على فعالية الانفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

- هشاشة نظام الاستثمارات العامة في الجزائر والذي يتميز ب:

- سوء اختيار نوعية المشاريع.
- ارتفاع تكاليف المشاريع.
- ضعف الدراسات التقنية للمشاريع.
- ضعف الأطر الرقابية، المؤسساتية والتنظيمية.
- التفاوت في تغطية مناطق وجهات الوطن.
- غياب التنسيق بين المصالح والجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع بسبب تعدد المسؤولين على تنفيذها.
- الاستناد إلى طريقة تنفيذ المشاريع " مشروع بمشروع" والتي تؤدي في الغالب إلى سوء التسيير وتبذير الموارد.

- حيث تميزت استثمارات قطاع خارج المحروقات بنوع من الاستقرار والثبات، إذ بلغ معامل الاختلاف لها خلال الفترة 2001-2004 حوالي 0.27 مقارنة باستثمارات قطاع المحروقات التي تميزت بديناميكية أعلى ببلوغ معامل اختلاف بها ب 0.44 وذلك يشير إلى حد كبير إلى سبب ارتفاع معدلات النمو في قطاع المحروقات عنها في قطاع خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2004، أما استثمارات القطاع العام فتميزت بنوع من الثبات والاستقرار خلال الفترة المعنية ببلوغ معامل الاختلاف لها ب 0.53 مقارنة باستثمارات القطاع الخاص التي تميزت على العموم بالثبات بمعامل اختلاف قدر ب 0.81<sup>57</sup>، وذلك ما يفسر من جهة تعاضد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بالجزائر ومن جهة أخرى عدم وجود مفتاح استثماري محفز للقطاع الخاص.

- وقد قدرت مهلة التأخير الزمني لأثر الاستثمارات العامة في الجزائر على النمو الاقتصادي بسنة واحدة، ومن ثم فإن معامل رأس المال الحدي الذي يقيس مدى كفاءة الاستثمارات هو عبارة عن حاصل قسمة التغيير في الاستثمار خلال الفترة على النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة t+1 وقد قدر معامل رأس المال الحدي في الجزائر للفترة 2001-2004 حوالي 4.7 وهو معدل منخفض مقارنة بما قد سجل خلال الفترة 1996-1999 والمقدر ب 9.5 كما قدر معامل رأس المال الحدي في قطاع خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2004 ب 4.9 وهو أقل مما قدر خلال الفترة 1996-1999 أين سجل ما قيمته 9.1<sup>58</sup>. وهذا ما يدل على تحسن الكفاءة الاقتصادية في الفترة 2001-2004 مقارنة بالفترة السابقة لها.

<sup>57</sup> -World bank : op-cit , p25.

<sup>58</sup>-Ibid : p25.

ويرجع انخفاض معامل رأس المال الحدي خلال الفترة 2001-2004 إلى تحسين المحيط الاستثماري بالدرجة الأولى مقارنة بما كان عليه في الفترات السابقة، إذ أن عودة الاستقرار السياسي سمح بانتعاش النشاط الاقتصادي وخلق المزيد من الفرص الاستثمارات وهذا ما مكن من استغلال أكبر للموارد وبشكل أكفأ خاصة مع بداية الإصلاحات في القوانين والتنظيمات وكذا في كل من قطاعي النقل والاتصالات.

— إن أثر برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي يكون حسب الفكر الكينزي نتيجة استجابة جانب العرض على الطلب المتزايد والمتولد عن تلك البرامج الإنفاقية العامة، حيث أن الهدف منها بالأساس هو انتعاش نشاط الجهاز الانتاجي نتيجة الطلب الكلي الذي بعد انخفاضه أهم سبب للركود الاقتصادي، لكن مشكلة الاقتصاد الجزائري بالأساس ليس مشكلة نقص في الطلب الكلي بقدر ما هي مشكلة ضعف الجهاز الانتاجي وعدم كفاءته، وبالتالي فإن تطبيق مخطط دعم الانعاش الاقتصادي أو البرنامج التكميلي لدعم النمو لن يؤثر بالشكل اللازم على النمو الاقتصادي لأن تلك الزيادة في الطلب المتولدة عن كلا البرنامجين ثم تليبتها عن طريق الواردات. إذ ارتفعت خلال الفترة 2001-2008 بحوالي 300% وهو ما يبرز حجم الطلب المتسرب إلى خارج الاقتصاد المحلي نتيجة عدم كفاءة وقلة مرونة الجهاز الانتاجي في الجزائر. وهذا ما أدى إلى ضعف تأثير برامج الانفاق العام على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي بالنظر إلى قيمتها المالية المرتفعة.

— إن استهداف التأثير الايجابي لأي سياسة اقتصادية كانت تتطلب بالأساس وضع أهداف معينة واستراتيجيات محددة المعالم والأسس وفق أولويات قطاعية معينة يملئها الوضع الاقتصادي الراهن، لكن تطبيق برامج الانفاق العام الاستثماري في الجزائر شهد استهداف مجموعة من الأهداف المتعددة بشكل أثر على تخصيص وتوزيع الموارد بين القطاعات ومن ثم على فعاليتها في تحقيق ما هو مطلوب. إذ أن غياب استراتيجيات واضحة وكذا غياب أجهزة مؤهلة لوضع الدراسات التقنية وفي تنفيذ ومراقبة البرامج والمشاريع أدى إلى ضعف فعالية هذه البرامج على النشاط الاقتصادي وطغى عليها سوء التسيير وهدر الأموال العمومية.

— تباطؤ مسار الإصلاحات الاقتصادية خلال فترات تطبيق البرامج إذ أن حرص الدولة على تطبيق برامج الانفاق العام الاستثماري والتي تركزت في معظمها في شكل استثمارات عامة لم يرافقه نفس الحرص على تنفيذ عديد الإصلاحات سواء كانت في القطاع الضريبي، البنكي القانوني وهو ما خلق نوعا من عدم القدرة على التكيف مع المتغيرات الدولية وعدم الفعالية للبرنامج المقترح تنفيذها. إذ كان من المفروض تسريع وتيرة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بشكل يوازي أو يفوق وتيرة تطبيق المشاريع والبرامج المتعددة قصد ضمان فعالية أكبر لهذه البرامج في التأثير على النشاط الاقتصادي، ومن ثم فتح المجال أمام مزيد من البرامج في ظل أجهزة إدارية، قانونية ومالية حديثة. بدل البدء في اصلاح قطاع ما وتنفيذ برامج خاصة بقطاعات أخرى، وهي سياسة عشوائية لن تؤدي إلى أي نتيجة تذكر.

- بشكل عام فإن الانفاق العمومي المتزايد في الجزائر لم يؤثر بشكل سلبي على نشاط القطاع الخاص سواء من الناحية الاستهلاك أو الاستثمار، ذلك يعود من جهة إلى قلة الوعي المصرفي لدى الأفراد وغياب سوق مالي نشط لذلك فإن زيادة دخول الأفراد توجه إلى الاستهلاك وليس إلى استثمارها في السوق المالي في شكل أوراق مالية. كما أن تمويل الانفاق العمومي كان عن طريق تراكم الادخار الوطني وليس عن طريق الاقتراض الذي يدفع إلى رفع معدلات الفائدة وخفض الاستثمار الخاص.
- وتحليل وتقييم الاستثمارات العمومية التي قامت بها الجزائر من خلال البرامج التنموية المختلفة ونتائجها خاصة برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الأول وباستثناء الاستثمارات في البنية الأساسية الانتاجية والبنية الأساسية الاجتماعية.
- يمكن القول أن هذه البرامج فشلت في احداث تغييرات هيكلية ملموسة فالكثير من المنتجات تم استيرادها. كما أن الاقتصاد الوطني لا يزال يعتمد على مورد واحد في التصدير وهو الطاقة، ولهذا لا نجد انعكاسا لهذه التغييرات الهيكلية على معدلات النمو في الجزائر والتي تبقى دائما مرتبطة بأسعار البترول في الأسواق العالمية كما نلاحظ أيضا أن هناك تراخيا في جهود التصنيع والتحويل بدرجة كبيرة على الواردات الصناعية والسلع الرأسمالية العمومية.
- فالاستثمارات العمومية فشلت في احداث تنويع في القاعدة الانتاجية وهذا ما انعكس سلبا على مصادر تنويع الثروة والدخل، قوة العمل وتنويع هيكل الصادرات والواردات.

## خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تبين بأن الاستثمارات العمومية في الجزائر لها أهمية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات، وفي انجاز المشاريع الاستثمارية الهادفة إلى تطوير البنية التحتية وتحسين معيشة السكان في مختلف جهات الوطن.

وقد ساهمت الاستثمارات العمومية من خلال البرامج التنموية في المحافظة على وتيرة نمو الاقتصاد الوطني، وفي تحفيز التشغيل وتخفيض معدلات البطالة بشكل ملحوظ وكذلك التأثير على معدل التضخم وتطوير سعر الصرف والميزان التجاري وميزان المدفوعات ولكن تجدر الإشارة إلى المخاوف من الآثار السلبية للطابع التوسعي للاستثمارات العمومية دون الأخذ بعين الاعتبار للطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، حيث زادت هذه المخاوف مع الانخفاض الكبير للعائدات النفطية.

## الخاتمة العامة

لقد تغير مسار الدولة في الاقتصاد وأصبح لابد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث ارتبط تطور دور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم الانفاق العام الذي أصبح من أهم أدوات السياسة المالية، حيث قامت الحكومة بمجهودات كبيرة في مجال الاستثمار العمومي تجسدت أساسا في البرامج التنموية وآخرها برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019 وهو ما يؤكد عزم الدولة على مواصلة تعميم وتحديث مختلف البنى التحتية وتوفير التجهيزات الأساسية واطلاق ديناميكية اقتصادية جديدة. فالاستثمار العمومي يشكل دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية في الجزائر حيث تجلى ذلك في تسارع معدلات الانفاق الاستثماري مقارنة بإنفاقها الجاري وسعيا منها لدعم عجلة التنمية الاقتصادية في المدى الطويل مما ينعكس على الجانب الاجتماعي وتؤثر بصفة خاصة على أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية تخفيض في معدلات البطالة والتضخم ومحاربة الفقر وتحسين في ميزان التجاري وميزان المدفوعات وتحسين في المنشآت الأساسية وتطوير في البنى التحتية وتحسين في الخدمة العمومية. ولكن الدراسة التي قمنا بها تشير إلى محدودية ونقص في النسب والمعدلات بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية بسبب عدم الترشيح وعدم حوكمة النفقات مقارنة بالارتفاع الرهيب للتكلفة الاستثمارية. وبعد تقديمنا لهاته الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التالية تخص الاستثمارات العمومية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية للفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019.

### نتائج الدراسة:

- تعتبر برامج الانفاق العمومي المسطرة ضمن ميزانية الدولة أداة مهمة في تنفيذ الدولة للاستثمارات العمومية مع تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تسمح البرامج التنموية بتطوير الاطار المعيشي للسكان وتحسين المؤشرات التنموية.
- يعتبر الاستثمار العمومي المحرك الأول لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية للوصول إلى كافة البرامج الاستثمارية.

- تسمح البرامج التنموية بإحداث توازن تنموي عن طريق توزيع المشاريع التنموية على مختلف المناطق والجهات حسب الاحتياجات التنموية.
- تمثل الاستثمارات العمومية حلا تلجأ إليه السلطات العمومية في بعض الحالات لتحفيز وتحسين الأداء الاقتصادي.
- النظام الميزاني الجزائري لا تستعمل فيه تقنية ترشيد الخيارات المالية.
- غياب الرشادة والحوكمة الجيدة في انفاق المال العام على مختلف الاستثمارات العمومية وفي مجال تسيير الميزانية العامة أدى إلى الاخفاق في تحقيق الأهداف المعلنة من بينها رفع معدل النمو الاقتصادي و بالتالي التنمية الاقتصادية.
- افتقاد المشروعات العامة في الجزائر إلى رؤية واضحة ومسبقة كما أن وجودها لا يعبر في الكثير من الأحيان عن سياسة تنموية محددة أو استراتيجية تنموية واضحة المعالم وإنما هي نتاج لوفرة مالية.
- التأثير الضعيف لبرنامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر نظرا لكون القطاع الوحيد المساهم يبقى قطاع المحروقات، الذي يعتبر كمثابة العصب المحرك لتمويل المشاريع الاستثمارية والذي يتأثر بعوامل خارجية ما يؤدي إلى رهن مصير تلك المشاريع.
- التأخر والعجز في تنفيذ بعض المشاريع يرجع إلى سوء تدبير الأجهزة الادارية والتخطيط منها على وجه الخصوص حيث كان له تأثيرا سلبيا على تجسيد المشاريع الجديدة الأخرى.

#### اختبار الفرضيات

(1) **الفرضية الأولى:** يعتبر الاستثمار العمومي المحرك الأول لتحقيق النمو الاقتصادي وذلك بتأثير الانفاق العام بوجهيه على معدلات النمو الاقتصادي حيث يسمح الانفاق الجاري على التعليم والصحة بتأدية الأفراد لنشاطهم بكفاءة أكبر بحيث كلما زاد هذا النوع كلما ساهم في زيادة الانتاج بشكل ملحوظ. كما أن توجيه الانفاق العام نحو الاستثمارات العامة إما بتنفيذ الدولة للاستثمارات من خلال تدخل الدولة مباشرة في الانتاج أو في شكل اعانات استثمار أو عن طريق الانفاق على البنية التحتية فهو يساهم في زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني.

(2) **الفرضية الثانية:** إن تأثير البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في الفترة من 2001 إلى غاية 2019 في معدلات النمو الاقتصادي فهي محدودة كونه لا يمس القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة في حين يمثل القطاع المحروقات المساهم الأكبر في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وهو قطاع غير متحكم فيه بسبب عدم استقرار أسعار النفط، إلى جانب إن آلية الانفاق العام في الجزائر محدودة كون أننا نفتقر إلى هيكل انتاجي لاستيعاب الطلب المتزايد ما يسمح بتسرب المال العام وبالتالي يضعف انتاجية الانفاق العام.

(3) **الفرضية الثالثة:** على ضوء هذه الدراسة اتضح وجود علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية والانفاق الاستثماري، فسياسة الانعاش الاقتصادي تكون ضرورية خاصة في أوقات الكساد بهدف تفعيل الطلب الكلي ضمن منظور عمومي بهدف تحقيق استراتيجية تنمية اقتصادية متينة تدعو إلى بنية اقتصادية سليمة، هذا الأمر لا يتنافى مع النظرية الاقتصادية فالإنفاق يكون ككلفة له آثار سلبية في المدى المتوسط لكن تكون آثاره ايجابية في المدى البعيد في حالة حوكمة النفقات تؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين معدلات النمو القطاعية ما يسمح بتتويع الاقتصاد الوطني.

#### **التوصيات :**

بعد النقائص والاختلالات المسجلة من خلال الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 نقترح في هذا الإطار جملة من التوصيات والاقتراحات في سبيل تفعيل أثر برامج الانفاق الاستثماري على التنمية الاقتصادية كما يلي:

- ترشيد الانفاق العام وذلك يكون بالاستناد إلى تحليل التكاليف والايرادات في انجاز المشروعات والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالإقرار والتنفيذ، وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات العامة وتفعيل دور أجهزة الرقابة التقنية والمالية لها.
- العمل على الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في مجال ادارة المال بما يحقق أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفق آليات ذات فعالية عالية.
- العمل على توجيه نفقات التجهيز نحو الاستثمار في البنية التحتية مما يوفر مناصب عمل ظرفية بالإضافة إلى توفير البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص، الذي يعول عليه كثيرا في زيادة التشغيل.

- إن الاستثمارات والمشاريع المتعلقة بالبنية الأساسية قد لا تحقق بالضرورة عائداً أعلى من الاستثمار في القطاع الاجتماعي أو النفقات الجارية لذلك يجب مراعاة بعض المفاضلة بين الانفاق العام على مشاريع البنية الأساسية وأشكال الانفاق الأخرى (صحة، تعليم.. إلخ).
- ضرورة وضع استراتيجية للقطاع الصناعي وضمان معدل نمو وتحقيق التناسق والترابط والتشابك بينه وبين القطاعات الأخرى بما يضمن الاستقلال الأفضل للموارد المحلية وبما يساهم في زيادة دور الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

#### النصوص القانونية:

(1) قانون المالية

(2) عروض وزير المالية السيد "مراد مدلسي" لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية لمداولات مجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005.

#### الكتب:

- (1) أحمد عارف العساف محمد حسين، الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- (2) بن قوية مختار، أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1999-2006، مجلة الباحث، الجزائر، 2006.
- (3) التهامي عبد المنعم أحمد، أساسيات الاستثمار، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1992.
- (4) جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- (5) حازم السيلوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، دار المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 2000.
- (6) خالد واصف الزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

- (7) طاهر حيدر حرذان ، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997
- (8) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
- (9) عزت عبد الحكيم البرغ، استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مركز المحروسة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004.
- (10) علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الريبة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- (11) علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي -الواقع- العوائق- ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- (12) علي خليفة الكوادي، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، سلسلة دار المعرفة، الكويت، 1998.
- (13) فؤاد أبو اسماعيل، إصلاح وتطوير المؤسسات المنافع العامة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 1999.
- (14) محمد شفيق، البحث العلمي ( الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية) المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998.
- (15) محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي ( الجزئي والكلية)، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- (16) محمد مطر، ادارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
- (17) مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى.
- (18) نعمت الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
- (19) وردة عويسي، البطالة واتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وأسعار النفط - حالة الجزائر-، التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، عدد 39، سبتمبر 2014.

الأطروحات والمذكرات:

الأطروحات:

- (1) كيداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.

#### المذكرات:

- (1) أسماء عدة، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2016.
- (2) بن زاوي هاجر، أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر ( 200-2016)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، 2017.
- (3) بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، (2001-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر.
- (4) غدير بنت سعد الحمود، العلاقة بين الاستثمار الخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير في الاقتصادية، كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004.

#### المجلات والدوريات:

#### المجلات:

- (1) أبحاث اقتصادية وإدارية، المركز الجامعي، خنشلة، العدد السابع، جوان 2010.
- (2) الأمين لباز، مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر - دراسة تحليلية والنتائج بين 1964-2015، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد 01، ديسمبر 2016.
- (3) أمين لموشي، قياس أثر الانفاق العمومي على البطالة في الجزائر (1990-2013)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليلة، العدد 13، ديسمبر 2015.
- (4) تحليل أثر التغيير في معدلات التضخم على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 200-2013، مجلة آفاق العلم، جامعة الجلفة، العدد الثالث.
- (5) دردوري لحسن، فعالية السياسة النقدية في علاج ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2014، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة بسكرة، العدد 11، ديسمبر 2016.

- (6) دردوري لحسن، فعالية السياسة النقدية في علاج ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2014، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة بسكرة، العدد 11، ديسمبر 2016.
- (7) سعيد بن حسين بن علي المقرفي، الاستثمار قصير الأجل في البنوك الاسلامية، مجلة المحاسب العربي، الكويت، 2015
- (8) طويل حدة وآخرون، تقييم سياسات التشغيل والبرامج الحكومية في الحد من البطالة في الجزائر (1990-2013)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة سيدي بلعباس، مارس 2018.
- (9) عابد شريط، ياسين بن الحاج جلول، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية -البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجاً-، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة الشلف، جوان 2013.
- (10) عاشور حيدوشي، ميلود وعيل، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، العدد الخامس، جوان 2017.
- (11) عبد القادر روشو، راتول محمد، أثر الانفاق العمومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري 2001-2017، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 21، جوان 2017.
- (12) عمار زيتوني وآخرون، نموذج التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 28/27، نوفمبر 2012.
- (13) كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة
- (14) محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وآثارها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، العدد العاشر 2012.
- (15) المخطط الوطني للمحاسبة، 1975.
- (16) ياسين عبد الله، بلحاج فراحي، دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي للجزائر 2000-2015، مجلة مجاميع المعرفة، عدد أكتوبر 2017.

الدوريات:

الملتقيات:

الملتقيات الدولية:

1) بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقسيم مخططات التنمية إلى تقسيم البرامج الاستثمارية والمؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001\_2014)"، جامعة سطيف1، 11\_12 مارس 2013.

#### الملتقيات الوطنية:

1) البشير عبد الكريم، تطور الاتفاق الاستثماري في الجزائر وعلاقته بالمرودية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد.

#### التقارير:

- 1) تقرير البنك الجزائر 2015.
- 2) مصالح الوزير الأول ملحق بيان السياسة العامة، الملحق 02 قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010-2014.
- 3) الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر -السداسي الثاني لسنة 2001" المجلس الوطني الاقتصادي .CNES
- 4) مصالح الوزير الأول ملحق بيان السياسة العامة، الملحق 02 قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010-2014.
- 5) البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول.
- 6) تقرير البنك الدولي، أكتوبر ، 2016.
- 7) تقرير بنك الجزائر، سبتمبر، 2017

#### المراجع باللغة الأجنبية:

1) Miloud Boubaker Investissement et stratigie de développement , etd 1998.

- 2) Investissement public définition et mesures ( 1 ère partie), caisse des dépôts et consignations
- 3) François Escalle, maitriser les finances publique, Edition economica, Paris, 2005.
- 4) Mary Pinn, is all government capital, (14) productive, fédéral Bank of Richmond ,economic quarterly, USA , 1993.
- 5) Danial Mitehel, the impact of gouvernement spending on economic growth the heritage fondation, N18313 USA, 2005.
- 6) - Martha Pascual, governement spending on economic growth in European Union countries, UQA, 2009.
- 7) Rapport 2003 « Evolution économique et monétaire en Algérie » la banque d'Algérie.
- 8) Rapport national sur les objectifs du millénaire par le développement Algérie , le gouvernement Algérien, juillet 2005.
- 9) Rapport n°36270 –DZ , VOLUME 1 ( texte principal) « République Algérienne à la recherche d'un investissement public de qualité » la banque mondial , 15 aout 2007.
- 10) Note de présentation du projet d'ordonnance partant loi de finances complémentaire, ministre des fin.
- 11) J. Bernond, mieux comprendre l'économie, Edition, l'iris, Paris, France, 1991.
- 12) Word Bank, a public expenditure, N1, 2007

مراجع الإنترنت:

- (1) موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار [www.andidz](http://www.andidz)
- (2) World bank : op-cit
- (3) [www. Première ministre. Gov.dz/ progeraissance/pdf](http://www.Première ministre. Gov.dz/ progeraissance/pdf)

